

دراسة جغرافية تحليلية لواقع تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠)

د. حسام الدين جاد الرب

دراسة جغرافية تحليلية لواقع

تجارة مصر الخارجية

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

دكتور

حسام الدين جاد الرب

كلية الآداب

جامعة قاريونس

بنغازى ـ ٢٠٠٦

الفهرس

دراسة جغرافية تحليلية لواقع تجارة مصر الخارجية

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

د/ حسام الدين جاد الرب[*]

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية لأية دولة انعكاساً صادقاً للمستوى الاقتصادى للدولة ومقياس علاقتها الخارجية، كما أنها تعد من الأنشطة الهامة باعتبارها المسئولة عن استقرار الحالة الاقتصادية وثباتها بوجه عام والحالة السلعية بوجه خاص، كما تعكس حالة الرواج والنشاط فى الاقتصاد القومى، ومدى كفاية المنتجات المعروضة لمواجهة الطلب عليها، ومدى مساهمة الإنتاج المحلى فى تلبية احتياجات الاستهلاك وما يلزم من سلع ينبغى استيرادها من الخارج.

ويؤخذ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية فى كثير من الأحيان كمقياس لأهمية التجارة الخارجية للبلاد التى ينتمون إليها، وبتحليل إحصاءات التجارة الدولية واستخراج نصيب الفرد منها – نلاحظ وجود اختلافاً كبير فى نصيب الفرد بين دولة وأخرى، فهو أعلى ما يكون فى الدول المتقدمة وأقل ما يكون فى الدول النامية.[1]

ويقصد بالتجارة الخارجية Foreign Trade عملية التبادل التجارى فى السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهى تختلف بذلك عن التجارة الداخلية فى أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.[2]

ونتيجة لتباين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، لذلك ينبغى التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناه الواسع، ويشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، فى حين يشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من:[3]

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية).

(*) مدرس الجغرافيا الاقتصادية – كلية الآداب – جامعة قاريونس – بنغازى

[1] فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، الطابعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٠٣

[2] حمدى عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٣

[3] سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٦-٣٧

- الهجرة الدولية، أى انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
- انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين فى المفاهيم اتجه معظم الكتاب إلى استخدام التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية International Trade للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

ويهدف هذا البحث إلى التعرض لدراسة تجارة مصر الخارجية للوقوف على السمات العامة وحجمها وتوزيعها الجغرافى وتركيبها السلعى، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وهى فترة زمنية كافية نستطيع من خلالها رصد تطور حجم تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها وتقييم هذه التجارة وذلك من وجهة النظر الجغرافية، ومع ذلك فقد تطلبت الدراسة الرجوع إلى إحصاءات تجارية لسنوات أخرى مختلفة.

وسوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها.

ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر.

ثالثاً: الميزان التجارى.

رابعاً: التركيب السلعى للتجارة الخارجية:

أ) التركيب السلعى للصادرات.

ب) التركيب السلعى للواردات.

خامساً: التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية:

أ) التوزيع الجغرافى للصادرات.

ب) التوزيع الجغرافى للواردات.

سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية.

سابعاً: مستقبل تجارة مصر الخارجية:

أ) المشكلات التى تعوق نمو الصادرات المصرية.

ب) أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى تسهم فى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

ج) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية.

الدراسة

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر أهمها:

١- تقرير التجارة المجمع الصادر عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى أغسطس عام٢٠٠٥م.
٢- النشرات السنوية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
٣- الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٥/٢٠٠٣م.
٤- الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء١٩٩١/١٩٩٦م.
٥- النشرات الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلى المصرى، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
٦- النشرات الاقتصادية الصادرة عن بنك مصر، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
٧- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.

وتعد جغرافية التجارة الخارجية إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية، ومن هنا فقد استخدم الباحث المنهج الوظيفىFunctional Approach لإبراز دور هذا القطاع فى الاقتصاد المصرى، ويعد هذا المنهج أحدث مناهج الدراسة فى الجغرافية الاقتصادية، وهو يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفى للنشاط الاقتصادى، (وهو هنا قطاع التجارة الخارجية). والذى يختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى تبعاً لتباين العامل البشرى والتطور التاريخى[4] ويهتم هذا المنهج بدراسة وتحليل التجارة الخارجية للدولة، وذلك باعتبارها جزءاً متكاملاً مع المجتمع الدولى، وإلى أى مدى تعتمد الدولة على غيرها فى استيراد ما ينقصها، أى درجة اعتماد اقتصاد الدولة على اقتصاديات الدول الأخرى، كما يهتم هذا المنهج بدراسة إشكالية اقتصاد الدولة ومدى قوته، وكذلك أثر التقدم الصناعى والتقنى فى تغيير التركيب والتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدولة.[5]

كما استخدم الباحث المنهج التاريخى لدراسة البعد الزمنى لتطور حجم التجارة الخارجية لمصر، وذلك من خلال استعراض تطور قيمة كل من الصادرات والواردات وذلك للتعرف على حجم الميزان التجارى هل يحقق عجزاً أم فائضاً، وذلك للوقوف على سمات تجارة مصر الخارجية انطلاقاً من الماضى وحتى الوقت الحاضر، وتحديد أهم العوامل الجغرافية وغير الجغرافية المؤثرة فى ذلك.

أولاً: تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها:

كانت العلاقة الخارجية لمصر تتأثر تأثيراً كبيراً بأحوال البلاد الداخلية والخارجية وقوة الإنتاج والاستهلاك وعدد السكان ودرجة مدنية الشعب، ثم حالة السلام التى تحيط بالدول الأخرى، فضلاً عن تقدم طرق النقل والمواصلات.

---

[4] محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٣٥.

[5] محمد محمود الديب: الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٧٩.

وفى عهد محمد على اتبع سياسة الاحتكار حيث احتكر الزراعة والصناعة وأيضاً التجارة، وهذا يعنى احتكار قبضة الدولة على اقتصاديات البلاد، وذلك بهدف تهيئة الموارد اللازمة لتحقيق طموح محمد على فى إقامة إمبراطورية والنهوض باقتصاديات البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن محمد على لم يلتزم بتطبيق المعاهدات التى فرضتها عليه تركيا وإنجلترا وذلك حتى عام ١٨٣٩م، ومن هذا التاريخ اضطر "محمد على" إلى تنفيذ المعاهدات التى أبرمتها بريطانيا مع الدول العثمانية، والتى نصت على إلغاء كافة الاحتكارات فى كل الجهات التابعة للدولة العثمانية ونتيجة لذلك نشطت التجارة الخارجية لمصر وساعد على نشاطها التوسع فى زراعة القطن، وكذلك إنشاء مصانع السكر وتـدفق رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد[6].

وعندما خضعت مصر للاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢م وتزايد اندماجها فى السوق العالميـة إلا أنـه اندماج التابع وفقاً لشروط المتبوع، وزادت أهمية القطن فى الاقتصاد المصرى وخاصة إلى بريطانيا حيـث ظل القطن زمناً طويلاً هو العامل المؤثر فى تجارة مصر الخارجية، فقد ترتب على التوسع فى زراعته فـى منتصف القرن التاسع عشر أنه أصبح غلة التصدير الأولى، وارتفعت حصته فى أواخر الثلاثينيات فى القرن العشرين إلى نحو ٩٠% من القيمة الإجمالية للصادرات، ومن البديهى أن يؤدى التوسع فـى إنتـاج القطـن وتصديره إلى توسع مماثل فى الواردات، ولكن معظم هذه الواردات كان من السلع الاستهلاكية، فلم تكن فى مصر صناعة وطنية قادرة على أن تنافس المنتجات الأجنبية[7]، حيث حاول الاسـتعمار البريطـانى بـشتى الطرق أن يجعل من مصر سوقاً رائجاً لمنتجاته، لذلك نجد أن المنتجات الإنجليزية قـد غمـرت الأسـواق المصرية، ونتيجة لهذا انهارت الصناعة المصرية، وتحولت تجارة مصر الخارجية من تركيا إلى إنجلتـرا، وقد خضعت تجارة مصر الخارجية فى هذه الفترة إلى عاملين:

١) التخصص فى الإنتاج الزراعى لاسيما زراعة القطن لغرض التصدير.

٢) تحديد الرسوم الجمركية على الواردات بحيث لا تتعدى ٨% من قيمتها وبغض النظر عن نوعها.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى انقطعت الواردات وتأثرت التجارة الخارجية ونمت بعض الصناعات، وتطورت بعض الورش لسد حاجة السوق المحلية. وبعد انتهاء الحرب زادت تجارة مصر الخارجية وحققت أرقاماً قياسية، وظهرت الرأسمالية الوطنية متمثلة فى نشأة بنك مصر وشركاته، واتبعت تعريفـة جمركيـة جديدة مستقلة ظهرت عام ١٩٣٠م، وكانت قبل هذا وحتى عام ١٨٤٤ تسير بمقتضى الاتفاقية الجمركية التى

---

[6] فهمى هلالى: النقل والتجارة فى مصر فى كتاب جغرافية مصر، تحرير يوسف أبو حجاج وآخـرون، الهيئـة المـصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٣٥.

[7] محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١، ص١٧٠.

تعقدها تركيا مع الدول الأخرى، وكانت هذه الاتفاقيات تطبق فى مصر بوصفها ولاية عثمانية، حتى استقلت مصر بشئونها الجمركية فى عهد إسماعيل.(8)

ومع قيام الحرب العالمية الثانية انعكست آثار الحرب على التجارة الخارجية بمصر إذا انقطع اتصال مصر بعدد كبير من أسواق تصريف محصول القطن المصرى، وإن كانت الحرب قد أنعشت بعض الصناعات المحلية. وقد تدخلت الدولة منذ الحرب فى شئون التجارة الداخلية مع تطبيق الرقابة على النقد للتأثير فى حجم ونوع واتجاه الصادرات والواردات، ولجأت منذ عام ١٩٤٩م إلى عقد اتفاقيات التجارة والدفع مع العديد من الدول الأجنبية، وقد ساهم تدخل الدولة فى التجارة الخارجية، فضلاً عن الظروف الدولية والمحلية التى تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية فى تغيير اتجاه التجارة الخارجية المصرية حيث ضعف مركز إنجلترا خاصة ودول أوروبا الغربية عامة.

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ظهر اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصنيع، وصدرت قوانين تمصير البنوك الأجنبية سنة ١٩٥٧م، وظهر اهتمام الدولة بالتجارة الخارجية، ونشأت شركات مصرية للتجارة الخارجية وزادت الأهمية النسبية لصادرات مصر من القطن الخام، وبسبب المنازعات السياسية مع دول الغرب لجأت مصر إلى عقد الاتفاقيات التجارية مع دول أوروبا الشرقية والدول العربية.(9)

وفى عام ١٩٦٠م بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وأعلنت قرارات التأمين فى عامى ١٩٦١،١٩٦٣ وأممت البنوك وشركات التأمين والصناعات الأساسية وزادت المعاملات التجارية مع دول أوروبا الشرقية فاتجه إليها ما يزيد على ٤٥% من إجمالى قيمة صادرات مصر، وبلغت قيمة واردات مصر منها ما يوازى ٢٢% من إجمالى قيمة وارداتها، على حين كانت قيمة صادرات مصر إلى دول غرب أوروبا تمثل ٢١,٧%، وواردات مصر منها تمثل ٢٣,٢%، أما الدول العربية فكانت صادرتها إليها تبلغ نحو ٩,٧%، والواردات ٧,٣%، وإلى دول الأمريكيتين كانت صادرات مصر تبلغ نحو ٦,٢%، فى حين بلغت وراداتها منها ٢٥,٢%. وكان الاقتصاد المصرى تعرض منذ منتصف الستينيات لبعض المشكلات كان من أبرزها أن الإنتاج القومى فى الزراعة والصناعة عجز كثيراً عن توفير الاحتياجات وتوفير ما يلزم للاستثمار والتنمية. ففى مجال الزراعة تدهورت إنتاجية التربة الزراعية، فضلاً عن التوسع العمرانى على الرقعة الزراعية، فى الوقت الذى لم تصل فيه معظم الأراضى المستصلحة إلى الإنتاجية الحدية. وفى مجال الصناعة لم يحصل القطاع الصناعى على الاستثمارات اللازمة، فضلاً عن التحديد التحكمى لأسعار منتجات القطاع العام، وقد أدى هذا إلى عدم تجديد المعدات وازدياد الطاقات العاطلة به. ولما كانت التجارة الخارجية تعد انعكاساً للأوضاع الاقتصادية للدولة، فإن المشكلات الاقتصادية قد أدت إلى تطورات سلبية فى التجارة الخارجية

---

(8) محمد محمد النجار: التطور الاقتصادى فى مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، ص٦٩.

(9) سمير الدسوقى عبد العزيز وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٦ /١٩٨٧، ص٤٠٣.

ظهرت فى شكل جمود أو تناقص فى قيمة الصادرات السلعية عدا البترول، وازدياد قيمة الـواردات بـصفة مطردة وخاصة من السلع الغذائية والوسيطة، وقد ترتب على ذلك عجز متزايد فى المعاملات السلعية.[10]

ومع تعرض مصر لعدوان عام ١٩٦٧م حيث تم إغلاق قناة السويس واستيلاء العدو الإسرائيلى علـى حقول البترول فى سيناء وتحطم بعض المصانع، وانخفاض الدخل من السياحة، حيث انتهجت مصر سياسـة اقتصاد الحرب.

وقد استمرت تجارة مصر الخارجية موجهة إلى دول الكتلة الشرقية بشكل كبير والتى استوعبت نحـو ٥٦% من الصادرات المصرية، على حين بلغت وارداتها من مصر نحـو ٣٤%، واسـتوعبت دول الكتلـة الغربية أقل من ٢٠% من الصادرات المصرية، فى حين كانت الواردات منها تمثل ٣٣%، واستمر القطـن والأرز يمثلان أهم الصادرات المصرية ويليهما السكر والبصل والموالح، بينما استمرت السلع الغذائية وفـى مقدمتها القمح والزيوت ومنتجات الألبان والأسماك والخامات الصناعية والآلات تحتل المراكز الأولـى فـى قائمة الواردات التى زادت كثيراً عن الصادرات، وترجع زيادتها إلى زيادة عدد السكان وزيادة القوة الشرائية لديهم بسبب ارتفاع الأجور بها أى أن الميزان التجارى أصبح فى غير صالح مصر على الرغم من ارتفـاع قيمة الصادرات.[11]

جدول (١)

تطور حجم تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٠) (*) بالمليون جنيه

السنة	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٠	٤١٣	١٩٠	٢٢٣	٣٣-
١٩٥٥	٣٣٣	١٣٩	١٩٤	٥٥-
١٩٦٠	٤٦٢	٢٠٤	٢٥٨	٥٤-
١٩٦٥	٦٧٨	٢٤٧	٤٣١	١٨٤-
١٩٧٠	٨٧٣	٣٥٥	٥١٨	١١١٣-
١٩٧٨	٤١٤٢	١٢٨٨	٢٨٥٤	١٥٦٦-
١٩٨٢	٨٥٣٩	٢١٨٤	٦٣٥٥	٤١٧١-
١٩٨٥	٩٧٣٤	٢١٩٨	٧٥٣٦	٥٣٣٨-
١٩٩٠	٣١٧٧٧	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	١٧٨٦٩-

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من :

[10] مجلس الشورى: ميزان المدفوعات المصرى، ١٩٥٢-١٩٨٢/١٩٨٣-سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقريـر رقـم ٥٠، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص٢٧.

[11] فهمى هلالى: النقل والتجارة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٦.

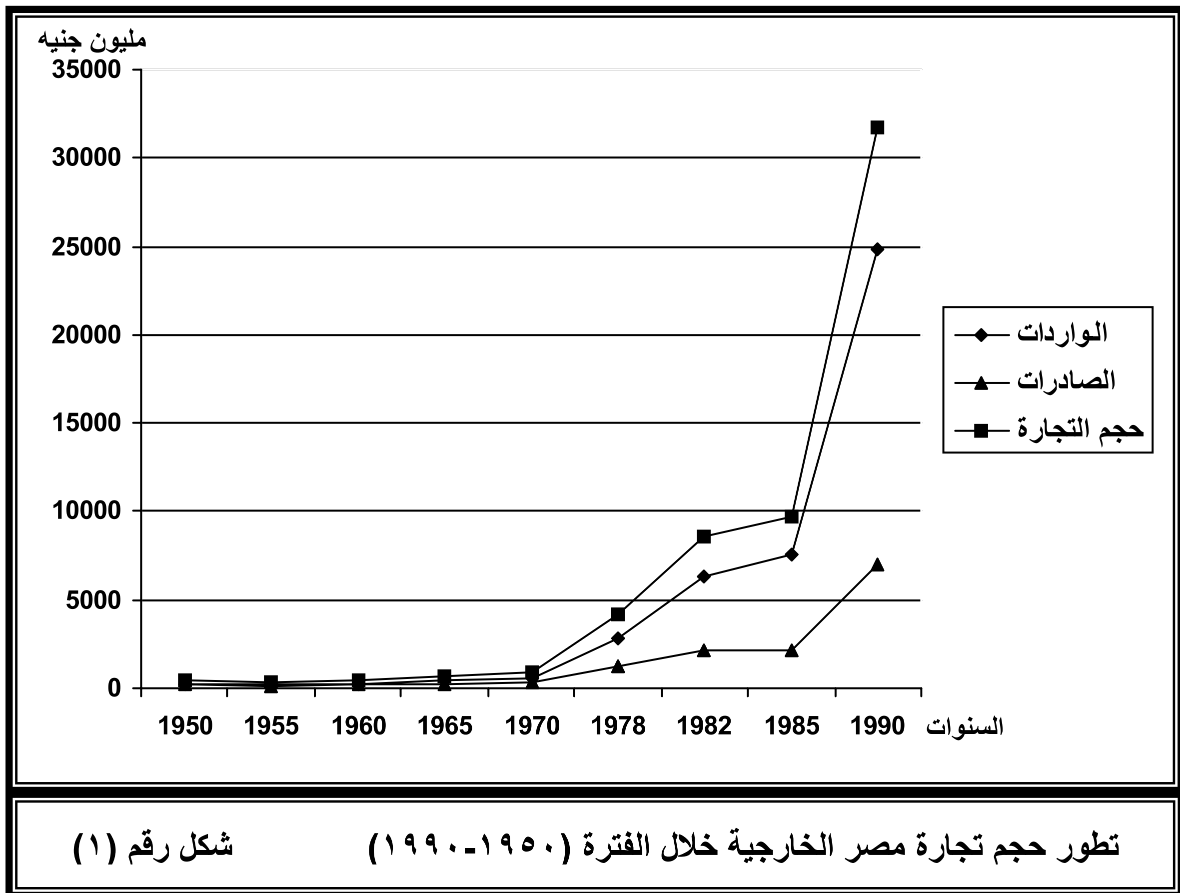
١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى١٩٥٢/١٩٨٦، القاهرة يونيو ١٩٨٧، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩/١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٥.

٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى (١٩٨٢/١٩٩٠)، القاهرة ١٩٩١.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١) تضاعف حجم التجارة خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) وسارت الصادرات فى نفس الاتجاه تقريباً، بينما زادت الواردات خلال نفس الفترة بأكثر من الضعف، وواصل العجز فى الميزان التجارى ارتفاعه من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥٠م ليصل إلى أكثر من ١٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠م.

وخلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠) زاد حجم التجارة أكثر من ١٤ ضعف فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥، وزادت الصادرات بأكثر من ١٢ ضعف فى نفس الفترة، فى حين زادت الواردات بنحو ١٥ ضعف فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥. وقد ترتب على ذلك زيادة العجز فى الميزان التجارى ليرتفع من ١١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ليصل إلى ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠.



تطور حجم تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٠) شكل رقم (١)

وكما يتضح من الجدول أن قيمة الصادرات تزداد ببطء شديد فى حين تزداد الواردات بشكل كبير للغاية، وبمقارنة حجم الواردات بحجم الصادرات عام ١٩٩٠م نجد أن حجم الواردات قد بلغ ٢٤,٨مليار جنيه، فى حين بلغ حجم الصادرات ما يقرب من ٧ مليار جنيه، أى أن حجم الواردات يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ونصف حجم الصادرات، وهذا انعكس على الميزان التجارى الذى يحقق عجزاً مستمراً خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٠) مما يشكل عبئاً على خزانة الدولة. وبعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣م وبداية من عام ١٩٧٤م اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تعنى مجموعة من السياسات الاقتصادية والتى تعتبر ورقة أكتوبر هى الوثيقة القومية الأساسية فى هذا الخصوص، وبعد حرب أكتوبر واجهت البلاد العديد من المشكلات متمثلة فى زيادة حاجة البلاد إلى استيراد المواد الغذائية وخاصة القمح بعد ازدياد أسعاره بشكل حاد فى الأسواق العالمية.

وقد تمثلت أبعاد سياسات الانفتاح الاقتصادى فى العمل على تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، وتشجيع الادخار الوطنى الخاص، وترشيد القطاع العام، والتخلص من المعوقات التى تواجهه، فضلا عن تخفيض القيود على الاستيراد، والعمل على إعادة بناء ما خربته الحرب، والسير فى تنمية البلاد،وتجديد المرافق الأساسية.

ويمكن أن نجمل أهم العوامل المؤثرة فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة فى العوامل التالية:

١) تفاوت الإنتاج الزراعى والمعدنى حيث يدر إنتاج مصر الزراعى فائضاً يظهر فى عناصر الصادرات من المنتجات الزراعية، على حين أن نقص الإنتاج المعدنى المصرى يؤدى إلى أن تشكل المنتجات والمصنوعات المعدنية نسبة كبيرة من الواردات.
٢) النمو السكانى السريع فى مصر حيث يتزايد سكان مصر بمعدلات كبيرة لا يمكن الإنتاج الزراعى أو المعدنى أو الصناعى من ملاحقته، مما يضطر الدولة إلى الاستيراد لتغطية فرق الاحتياجات.
٣) اختلاف الظروف المناخية فى مصر عن غيرها من البلاد الأخرى، مما يدعو مصر إلى استيراد منتجات زراعية لا تنمو فى مناخ مصر مثل البن والشاى والتوابل والجوت والتبغ والأخشاب وغيرها.
٤) الظروف السياسية التى مرت بها مصر بدء من سيطرة العثمانيون عليها، ثم وقوعها تحت سيطرة محمد على، ثم الاحتلال الإنجليزى لها، وبعد ذلك قيام ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢م، كل ذلك أدى إلى تأثر تجارة مصر الخارجية من حيث الحجم، فضلا عن توزيعها الجغرافى.

ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر:

مما لا شك فيه أن حجم التجارة الخارجية لدولة ما إنما يعبر بطريقة فعالة عن اقتصاديات هذه الدولة، كذلك الحال فغالباً ما تبرز أنشطة اقتصادية محددة تكون لها الصفة الغالبة خاصة فى الدول تدخل فى إطار العالم النامى. وعلى الرغم من ذلك فإن وراء هذا الشكل غالباً ما تكون مجموعة من الأبعاد الجغرافية تبحث وتفسر أسباب وعوامل ظهور مثل هذه التجارة الخارجية بأحجامها لأية دولة، فكثيراً ما تكون الظروف

الجغرافية التى وراء الإنتاج لها الغلبة وأعظم الأثر وراء تفسير الكثير من حركات التجارة الدولية، وكـذلك الحال بالنسبة للتجارة الداخلية[12].

ونظراً لأن العالم ينقسم إلى دول نامية وأخرى متقدمة نجد أن التدفق الغالب للتجارة يتم فيما بين الدول المتقدمة، بينما يحدث بمعدل أقل منه حجماً بين الدول النامية مما يعنى أن صادرات الدول المتقدمة أقل تبعية للدول النامية، فى الوقت الذى يزداد فيه ارتباط صادرات الدول النامية بمجموعة الدول المتقدمة.[13]
ويوضح الجدول التالى حجم التجارة الخارجية لمصر.

جدول رقم (٢)

حجم التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) (*) بالمليون جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات	الميزان التجارى	حجم التجارة
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	٢٨	١٧٨٦٩	٣١٧٧٧
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١٦	٤٦,٧	١٣٤٥١	٣٦٩٨١
١٩٩٢	١٠٣٧٤	٢٧٦٥٦	٣٧,٥	١٧٢٨٢	٣٨٠٣٠
١٩٩٣	١٠٥٩٦	٢٧٥٥٠	٣٨,٥	١٦٩٥٤	٣٨١٤٦
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦١	٣٦,٧	٢٠٥٣٦	٤٤٣٨٦
١٩٩٥	١١٧٠٤	٣٩٨٩١	٢٩,٣	٢٨١٨٧	٥١٥٩٥
١٩٩٦	١٢٢٧٧	٤٤٢١٨	٢٧,٨	٣١٩٤١	٥٦٤٩٥
١٩٩٧	١٣٣٣٥	٤٤٨٨٦	٢٩,٧	٣١٥٥١	٥٨٢٢١
١٩٩٨	١٠٨٦٤	٥٦٠٢٦	١٩,٤	٤٥١٦٢	٦٦٨٩٠
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٢٢,٢	٤٢٣٤٩	٦٦٤٤٩
٢٠٠٠	١٦٣٥١	٤٨٦٤٥	٣٣,٦	٣٢٢٩٤	٦٤٩٩٦
٢٠٠١	١٦٤٩١	٥٠٦٥٩	٣٢,٦	٣٤١٦٨	٦٧١٥٠
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٣٧,٤	٣٥٣٣٧	٧٧٦٢٧
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	٥٦,٦	٢٨٢٧١	١٠١٨٩٥
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	٥٩,٨	٣٢٠٣٨	١٢٧٣٩٤

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

١) وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى: النشرة الاقتصادية، العدد١٢، القاهرة أبريل، يونيو١٩٩٦، ص١٥.

---

[12] محمد جمال سيد أحمد: الأبعاد الجغرافية للتجارة الخارجية لجمهورية السودان خلال الفتـرة مـن ١٩٨٤/١٩٩١، مجلـة البحوث والدراسات العربية، المجلد ٢٢، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٩٤، ص٢٤١.

[13] محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى الكويت للفتـرة ١٩٧٠/١٩٨١، شـركة الربيعـان للنـشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨، ص٣٢.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتـاب الإحـصائى الـسنوى١٩٨٢/١٩٩٠، القـاهرة يونيو١٩٩١م.
٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:الكتـاب الإحـصائى الـسنوى١٩٩١/١٩٩٦، القـاهرة يونيو١٩٩٧م.
٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى٢٠٠٠/٢٠٠١، القاهرة يونيو ٢٠٠١،ص٢٧٤.
5) البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية، العدد الأول١٩٩٧/١٩٩٨، القاهرة١٩٩٩م.
٦) وزارة التجارة الخارجية والصناعة: تقرير التجارة المجمع، القاهرة أغسطس٢٠٠٥،ص٢، جدول(أ).

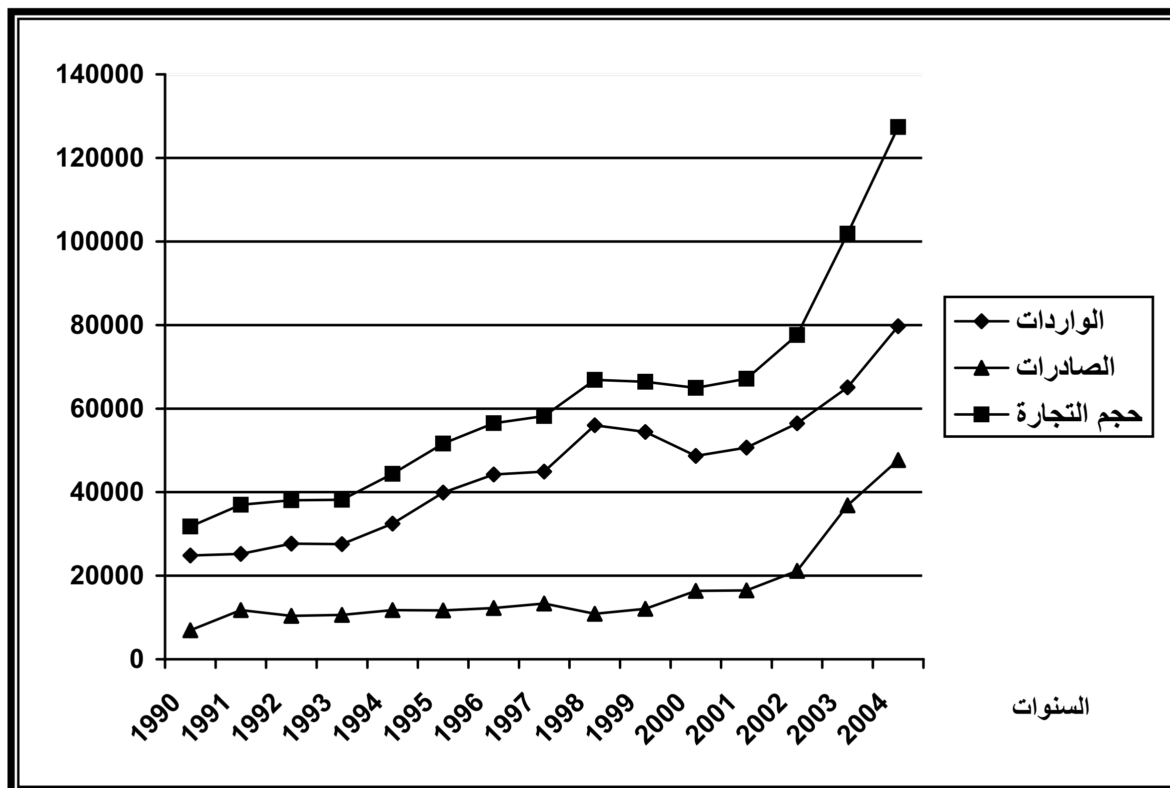
يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٢) ما يلى:

١) ارتفاع حجم تجارة مصر الخارجية بصوره منتظمة خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٤) ويستثنى من ذلـك أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ويرجع السبب فى تراجع حجم تجارة مصر الخارجية خلال هذه السنوات إلى تراجع عائدات قطاع البترول فى عام١٩٩٩ بما قيمته ٨٥٠ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٨ واستمر هذا الانخفاض في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مسجلة تراجعـا فـى عوائـد البتـرول بمقـدار ٩٥٠مليون دولار مقارنة بالفترة الماثلة فى العام السابق[14].
٢) زيادة حجم تجارة مصر الخارجية عام ٢٠٠٤م حيث بلغت ١٢٧,٤ مليار جنيه ولكن فـى المقابـل يلاحظ زيادة العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة المذكورة(١٩٩٠ –٢٠٠٤)
٣) ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من٦٩٥٤ مليون جنيه عـام ١٩٩٠ إلـى ٤٧٦٧٨ مليـون جنيـه عام٢٠٠٤ م، أى ما يقرب من ستة أضعاف عما كانت عليه فى سنة الأساس وهى عام١٩٩٠، بينما ارتفعت قيمة الواردات من ٢٤٨٢٣ مليون جنيه عام١٩٩٠ إلى ٧٩٧١٦ مليون جنيه عام٢٠٠٤، أى نحو أكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه فى الأساس وهى عام ١٩٩٠.

---

14 مدحت أيوب: قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، كراسات رقم ١٦، مركز البحوث العربية والأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣، ص٤٤.

مليون جنيه



حجم التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) شكل رقم (٢)

ويلاحظ ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير فى مقابل تدنى قيمة الصادرات، ويرجع السبب فى ذلك إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان حيث يبلغ معدل النمو السنوى ٢,١%، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات وكميات الوارد من السلع الاستهلاكية والوسيطة، كما أن الزيادة فى الدخل المرتبط بالتنمية الاقتصادية فى ظل السياسات الحكومية المتبعة فى توزيع الدخل فى صالح الطبقات ذات مستويات الدخل المنخفض لعبت دوراً فى هذا المجال.

ولما كانت الواردات تمثل الجانب الأكبر من حركة التبادل التجارى التى تأخذ فى الارتفاع المستمر نجد أن الصادرات التى تمثل السبيل الوحيد لإمكانية سداد قيمة الواردات، فضلا عن تحقيق زيادة فى الدخل وتحسين مستوى المعيشة، فيلاحظ من الجدول السابق إنها لم تقو على تغطية الواردات خلال الفترة المذكورة(١٩٩٠-٢٠٠٤)حيث تراوحت بين ٢٨% فى عام ١٩٩٠، ٩,٨% فى عام٢٠٠٤، ويرجع السبب فى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات فى تغطية الواردات فى عام ٢٠٠٤ إلى زيادة صادرات مصر من البترول ومشتقاته وارتفاع أسعاره والتى تخطت ٥٠ دولار للبرميل للخامات الثقيلة، ٦٠ دولار للخامات الخفيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة الواردات على تغطية حاجة الصادرات هو أمر يعكس قصور قطاع الإنتاج عن الوفاء بحاجة السكان, بل إن كميات متزايدة من السلع قد تم استيرادها لمقابلة حاجة السكان من السلع الاستهلاكية، وربما حاجة قطاع الإنتاج والخدمات من سلع وسيطة واستثمارية وبذلك يمكن القول أن قدرة مصر على استيراد ما يلزمها من سلع فى مقابل ما تصدره قد أصبح مثار شك [15].

ثالثاً : الميزان التجارى :

يقصد بالميزان التجارى Blance OF Trade لدولة ما الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أصبح الميزان التجارى فى صالح الدولة، بينما إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات أصبح الميزان التجارى فى غير صالح الدولة، فى حين إذا تساوت قيمة كل من الصادرات والوردات أصبح الميزان التجارى متعادلاً. [16]

ويعكس تطور الميزان التجارى مدى التغيرات التى حدثت فى الصادرات ومدى قدرة الدولة على زيادة حجم صادراتها وتنويعها، ويعتبر العجز فى الميزان التجارى من السمات الهامة للتجارة الخارجية فى مصر، ومازاد الأمر تفاقماً هو اتباع سياسات الاستيراد بدون تحويل عملة.

ويوضح الجدول التالى تطور العجز فى الميزان التجارى.

جدول رقم (٣)

تطور العجز فى الميزان التجارى لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) (*) بالمليون جنيه.

١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١٧٨٦٩	١٧٢٨٢	٢٠٥٣٦	٣١٩٤١	٤٥١٦٢	٣٢٢٩٤	٣٥٣٣٧	٢٨٢٧١	٣٢٠٣٨

(*) المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢).

يتضح من الجدول السابق تذبذب العجز فى الميزان التجارى لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٤٥,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٨، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم قدرة الدولة للاستجابة السريعة لزيادة الصادرات،

---

[15] محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، الزقازيق، ١٩٨٩،ص٢٨.

[16] هناك نوع آخر من الموازين يطلق عليه ميزان المدفوعات Blance of payments وهو سجل حسابى تقيد فيه جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجى والتى تتم بين المقيمين فى دولة معينة والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، ويشمل ميزان المدفوعات كل من الميزان التجارى والذى يشمل الصادرات والواردات السلعية، وميزان الخدمات الذى يشمل السياحة والنقل الجوى والخدمات وتحويلات العاملين فى الخارج، وميزان رأس المال الذى يشمل القروض والمنح والمعونات والاستثمارات الأجنبية، راجع:

- International Monetary Fund, Blance of payment third edition, Washington Iuly 1961, p.13,
- Thomas, DJ, Adicationary of commerce, Bell & Hyman, London, 1977, p.11.

نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى من ناحية، وما أصاب الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فضلاً عن ارتفاع قيمة الواردات نظراً لارتفاع سعر الدولار، ثم انخفض العجز ليصل إلى ٣٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى انخفاض كمية الواردات من مواد الوقود من ٢٢٨٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى ١٩٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، وانخفاض الواردات من السلع الاستثمارية إلى ٧٣٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بنحو ٧٩٢١ مليون جنيه عام ٢٠٠١، وفى الوقت نفسه زادت الصادرات من مواد الوقود من ٦٣٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٦٩٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، كما زادت الصادرات من مجموعة السلع نصف المصنعة من ٢٣٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٢٦٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، كما زادت صادرات المناطق الحرة من ١١٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٩٥١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢.[17].

وفى عام ٢٠٠٤ واصل الميزان التجارى ارتفاعه ليصل إلى أكثر من ٣٢ مليار جنيه، ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٢,٥% عن عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة الوقود بنسبة ١٠٥,٧% عن عام ٢٠٠٣، وارتفعت قيمة الواردات من مجموعة المواد الخام بنسبة ١٤,٤% عن عام ٢٠٠٣، كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الوسيطة بنسبة ٢٤,٧% عن عام ٢٠٠٣، وخاصة الحديد والمنتجات الحديدية والخشب ومصنوعاته والمركبات الكيماوية العضوية وغير العضوية ولوازم الآلات لمعالجة المعلومات.

كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بنسبة ٢١,٤% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من الآلات والمفاتيح والمصابيح وأجهزة ولوحات لوصل قطع التيار الكهربائى وأدوات وأجهزة الطب والجراحة.. كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ١٢% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل والأثاث والأجهزة المنزلية الكهربائية الأخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتليفزيون. وواصلت الواردات من السلع الاستهلاكية الغير المعمرة ارتفاعها عام ٢٠٠٤ حيث زادت بنسبة ٢٢,٣% بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من الأدوية ومستحضرات الصيدلة والكبس ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوان واللحوم من الأحشاء الصالحة للأكل[18]

وقامت الحكومة بعدة محاولات لتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات من خلال حملة إعلامية تحث المصريين على شراء المنتج المصرى، وبدأت الحكومة فى تعميق هذا الاتجاه من خلال توفير ١,٨

---

[17] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣، ص ص (ث-ر).

[18] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦، ص ص (د-ر).

مليار جنيه من الاحتياطى القانونى من البنك المركزى وإتاحة ذلك المبلغ للبنوك الوطنية بفائدة ٤% لإعـادة إقراضها للمواطنين بفائدة ٦% على أن توجه تلك القروض لشراء منتجات مصرية.[19]

رابعاً: التركيب السلعى للتجارة الخارجية:

يتضمن تحليل التركيب السلعى للتجارة الخارجية تحليل مكونات كل من الصادرات والـواردات عـن طريق تقسيمها إلى عدة مجموعات، وعن طريق هذا التحليل يمكن معرفـة العلاقـة بـين عمليـة التنميـة الاقتصادية وتغيير التركيب السلعى للتجارة الخارجية ويعكس التركيب السلعى مدى تنوع السلع الداخلة فـى مجال التجارة الدولية، والتى بدورها تعكس مستوى النشاط الاقتصادى للدولة ومكوناته، كما يعكس الرجـوع إلى تركيب الصادرات وتحديد كمياتها مجالات الاستهلاك المختلفة التى يمكـن اتخاذهـا مؤشـراً لتحديـد مستويات المعيشة.[20]

وتتكون التجارة الخارجية فى وقتنا الحاضر من جميع أنواع السلع، ولا تقتصر على سلعة واحدة دون أخرى غير أن الأهمية النسبية تختلف من سلعة لأخرى كنتيجة لعدد من العوامل منها درجة التخصص فـى الإنتاج، والأسعار النسبية للسلع المختلفة، ومدى الطلب عليها فى الأسواق الخارجية، ومدى قـرب منـاطق إنتاجها من الأسواق العالمية، أو طرق التجارة الدولية.[21]

لذلك سوف نقوم بتحليل التركيب السلعى للصادرات فى البداية، ثم نتبعه بدراسـة التركيـب الـسلعى للواردات للوقوف على أهم الصادرات وأهم الواردات المصرية خلال فترة الدراسة.

(أ) التركيب السلعى للصادرات:

يعبر التركيب السلعى للصادرات عن مستوى تطور الهيكل الاقتصادى فكلما كان الهيكـل الإنتـاجى متطور كلما تنوعت السلع المصدرة، وبالتالى قلت المخاطر الاقتصادية التى يمكن أن يتعرض لها الاقتـصاد الوطنى[22].

---

[19] يحيى حسنى أحمد: رؤية مستقبلية لأداء الاقتصاد المصرى لعام ٢٠٠٢، المؤتمر العملى السنوى الثامن عـشر الـدولى، تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ إبريل ٢٠٠٢، ص ص ٢-٣.

[20] محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، المجلة الجغرافية العربية، السنة الثامنة، العـدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٧٥، ص١٠٦

[21] فؤاد محمد الصفار: جغرافية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

[22] محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى الكويت، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

جدول (٤) تطور قيمة التركيب السلعى للصادرات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤)(*) بالمليون جنيه

السنة	١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤			١٩٩٦			١٩٩٨			٢٠٠٠			٢٠٠٢			٢٠٠٤		
المجموعات السلعية	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة
الوفود	١٧٨٦	٢٥,٧	٢	٤٣٧٦	٤٢,٢	١	٤٣٩٨	٣٧,٤	١	٥٥٢٢	٤٥	١	٣١٤٨	٢٩	٢	٦٩٥٧	٤١,٣	١	٦٩٠١	٣٢,٦	٢	١٩٠٧٢	٤٠	١
سلع تامة الصنع	٢٤٧٠	٣٥,٥	١	٢٨٢٣	٢٧,٢	٢	٣٩٤٤	٣٣,٦	٢	٣٩٠٨	٣١,٨	٢	٤٢٩٣	٣٩,٥	١	٥٨٩٠	٣٦	٢	٦٩٣٠	٣٢,٨	١	١٢٩٨٩	٢٧,٢	٢
سلع نصف مصنعة	١٥٤٢	٢٢,٢	٣	١٥٦٢	١٥	٣	١٥٩٩	١٣,٦	٣	١٦١٤	١٣,٢	٣	١٧٧٩	١٦,٤	٣	١٧٩٢	١١	٣	٢٦٣٨	١٢,٥	٣	٦٧٤٢	١٤,٢	٣
مواد خام	٣٩٩	٥,٧	٥	٦٤١	٦,٢	٥	٦٩٣	٥,٩	٥	٦٧١	٥,٥	٤	٨٠٤	٧,٤	٤	٧٨١	٤,٨	٤	١٢٣٦	٥,٩	٦	٣٠٦٤	٦,٤	٤
القطن الخام	٥٩٤	٨,٦	٤	٧٦٩	٧,٤	٤	٧٩١	٦,٧	٤	٣١٢	٢,٥	٥	٥٣٨	٤,٩	٥	٦٧٣	٤,١	٥	١٤٩٠	٧	٥	٢٩٩٣	٦,٣	٥
سلع متنوعة (تجارة المناطق الحرة)	١٦٣	٢,٣	٦	٢٠٣	٢	٦	٣٣٢	٢,٨	٦	٢٥٠	٢	٦	٣٠٢	٢,٥	٦	٤٥٦	٢,٨	٦	١٩٥١	٩,٢	٤	٢٨١٨	٥,٩	٦
الجملة	٦٩٥٤	١٠٠	-	١٠٣٧٤	١٠٠	-	١١٧٥٧	١٠٠	-	١٢٢٧٧	١٠٠	-	١٠٨٦٤	١٠٠	-	١٦٣٥١	١٠٠	-	٢١١٤٥	١٠٠	-	٤٧٦٧٨	١٠٠	-

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩-١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٥.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٦/١٩٩١، القاهرة يونيو ١٩٩٧، ص ٣٢٨

٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨، القاهرة يوليو ١٩٩٩، ص ص ٢٨٨-٢٩٨.

٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٥ يناير/ ديسمبر ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٣-٤

٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٨، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩، ص ص (أ-ث)

٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٩، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٩، القاهرة يونيو ٢٠٠٠، ص ص (ث-ح)

٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠١، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠١، القاهرة يوليو ٢٠٠٢، ص ص (ث-ح)

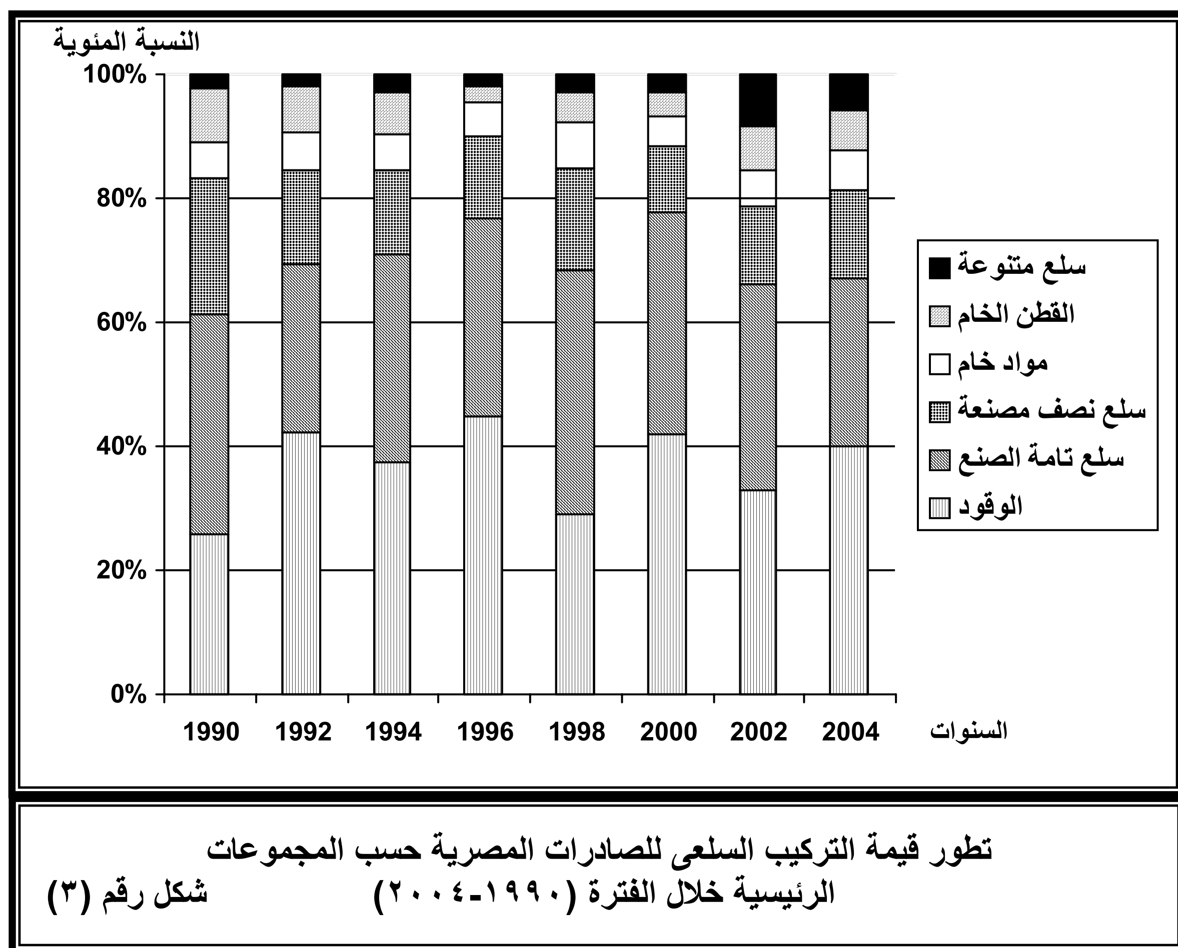
٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣، ص ص (ث-ح)

٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦، ص ص (ث-ح)

ويتم تقسيم الصادرات السلعية إلى خمس مجموعات رئيسية حسب درجة التصنيع وهـى تـشمل ٤١ سلعة، وهى تمثل الحالة التى تكون عليها المنتج عند تصديره، وتتمثل هذه المجموعات[23] كمـا يوضـحها الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) فيما يلى:

(١) الوقود:

ويشمل المنتجات البترولية والقارية الأخرى، والبترول المكرر، فيول – أويل – مـازوت، والبتـرول الخام.



تطور قيمة التركيب السلعى للصادرات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) شكل رقم (٣)

وقد أخذت قيم الوقود فى الارتفاع التدريجى حتى احتلت مكانة القطن فى صدارتها للسلع المـصرية، نتيجة للاكتشافات البترولية والتى عملت على زيادة الإنتاج، وصاحب ذلك ارتفاع أسعاره عالمياً، وكان مـن نتيجة ذلك ارتفاع قيمة صادراته[24] من ١٧٨٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى بنسبة ٢٥,٧% من إجمالى قيمة

---

[23] تم تعديل التصنيف السلعى لبيانات التجارة الخارجية اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ ليتفق مع التـصنيف الـدولى للتعريفة الجمركية المنسقة، ووفقاً لهذا التصنيف الدولى، فإن الصادرات السلعية منذ ذلك التاريخ أصبحت تقسم إلـى سـت مجموعات رئيسية وفقاً لدرجة التصنيع كما يلى:

١- الوقود ٢- القطن الخام ٣- المواد الخام

٤- السلع نصف المصنعة ٥- السلع تامة الصنع ٦- أصناف متنوعة غير موزعة.

[24] محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧.

الصادرات فى تلك السنة لتصل إلى ١٩٠٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٤٠% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية[25] وأهم صادرات مواد الوقود هى المنتجات البترولية والقارية الأولى والبترول المكرر وفيول – أويل – مازوت، وقد بلغت قيمتها ١٨٣٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى نحو ٩٦% من إجمالى صادرات مواد الوقود فى هذه السنة، ونحو ٣٨,٤% من إجمالى الصادرات المصرية فى نفس العام.

(٢) السلع تامة الصنع:

وتحتل المركز الثانى بين الصادرات المصرية حيث بلغت قيمتها نحو ١٢٩٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى بنسبة ٢٧,٢% من إجمالى قيمة الصادرات فى هذه السنة، فى حين كانت تحتل المركز الأول عام ١٩٩٠ بقيمة بلغت ٢٤٧٠ مليون جنيه ونسبة بلغت ٣٥,٥% من إجمالى قيمة الصادرات.

وتشمل السلع تامة الصنع الملابس الجاهزة وتوابعها، الأرز المقشور الأسمر أو المبيض، القضبان والزوايا والأسلاك ومنتجات مماثلة من خلائط فولاذية، قضبان وعيدان من حديد أو صلب، مفروشات وستائر وأصناف مشابه، منتجات أخرى من حديد أو صلب، أسمنت، زجاج ومصنوعاته، مصنوعات من الخزف، منتجات من حديد مسطحة بالدرفلة، صابون وغواسل عضوية ومستحضرات تنظيف أخرى، زيوت ومحضرات تشحيم، إطارات خارجية وأنابيب داخلية من مطاط لوسائل النقل، ورق ومصنوعاته، بصل مجفف، منسوجات قطنية، منتجات من الألومنيوم، والخضراوات المجمدة.

والمنتجات المماثلة من خلائط فولاذية وقضبان وعيدان من حديد أو صلب ومفروشات وستائر وأصناف مماثلة والمنتجات الأخرى من الحديد أو الصلب، وقد بلغت قيمتها جميعاً نحو ٦٤٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ٥٠% من إجمالى صادرات السلع تامة الصنع، ونحو ١٣,٦% من إجمالى الصادرات المصرية فى نفس العام.

(٣) السلع نصف المصنعة:

وتأتى فى المركز الثالث بين سلع الصادرات المصرية، حيث بلغت قيمتها نحو ٦٧٤٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ١٤,٢% من إجمالى قيمة الصادرات فى نفس العام بالمقارنة بنسبة ٢٢,٢% عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من انخفاض نسبتها فى عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٠، إلا أنها حافظت على ترتيبها بين الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٠٤ كما هو الحال فى عام ١٩٩٠.

وتتكون السلع نصف المصنعة من خيوط القطن عدا خيوط الحياكة، الألومنيوم غير المخلوط – الخام، والحديد ومصنوعاته، المولاس، شموع مواد معدنية، جلود مدبوغة أو منتوفة أو مجددة، نشادر لا مائى – محلول نشادر، استيارين وشحوم ودهون حيوانية ونباتية.

وتأتى الخيوط من القطن عدا خيوط الحياكة، الألومنيوم غير المخلوط – الخام، الحديد ومصنوعاته، والملابس على رأس السلع نصف المصنعة والتى تم تصديرها عام ٢٠٠٤ حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو

[25] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص (ج).

١٨٧٠ مليون جنيه، أى بنسبة ٢٧,٧% من إجمالى قيمة السلع نصف المصنعة، ونحو ٣,٩% من إجمالى الصادرات المصرية فى نفس العام.

(٤) المواد الخام:

وتحتل المركز الرابع بين سلع الصادرات المصرية بقيمة بلغت ٣٠٦٤ مليون عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٦,٤% بالمقارنة بنسبة ٥,٧% عام ١٩٩٠.

وتشمل المواد الخام الرخام والجرانيت والأحجار الكلسية الأخرى والبطاطس والبرتقال الطازج والفواكه عدا البرتقال، البصل الطازج أو المبرد، الخضراوات الطازجة أو المبردة الأخرى، النباتات الطبية والعطرية، الحبوب والبذور، والكتان الخام أو الممشق وفضلاته، ويأتى الرخام والجرانيت والأحجار الكلسية الأخرى والبطاطس والبرتقال الطازج على رأس صادرات المواد الخام حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ١٣٦٩ مليون جنيه أى نحو ٤٤,٧% من إجمالى قيمة صادرات المواد الخام عام ٢٠٠٤، ونحو ٢,٩% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية المصرية فى نفس العام.

(٥) القطن الخام:

كان القطن المصرى يتصدر الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى فترة طويلة من الزمن تتعدى القرن وربع القرن، وذلك منذ دخول زراعته مصر فى منتصف القرن التاسع عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٦، ولكن ما لبثت أن تعددت أصناف الصادرات المصرية من السلع المختلفة نتيجة اكتشاف البترول والتوسع فى إنشاء معامل التكرير فى البلاد، فضلاً عن نمو الصناعات الوطنية، وتنوع أصناف السلع الزراعية المصدرة إلى جانب القطن والتى تشمل الأرز والبطاطس والبصل والخضر والفاكهة والفول السودانى.

وعلى الرغم من ارتفاع صادرات البلاد من القطن من ٥٩٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٩٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، إلا أن أهميته النسبية بالنسبة لإجمالى الصادرات قد انخفض من ٨,٦% عام ١٩٩٠ إلى ٦,٣% عام ٢٠٠٤، بالمقارنة بالصادرات الأخرى وعلى رأسها مواد الوقود والتى ارتفعت أهميتها النسبية من ٢٥,٧% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٠% عام ٢٠٠٤.

(٦) السلع المتنوعة:

وقد احتلت المركز السادس والأخير بين الصادرات السلعية المصرية حيث بلغت قيمتها ٢٨١٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٥,٩% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية فى تلك السنة، فى حين بلغت قيمتها ١٦٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى ما يعادل ٢,٣% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية فى نفس العام. وتشمل السلع المتنوعة أصناف متنوعة من السلع المختلفة، فضلاً عن أنها تضم تجارة المناطق الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم صادرات مصر تتم من خلال الموانى والمطارات. ويوضح الجدول التالى صادرات مصر حسب الموانى.

جدول رقم (5)

صادرات مصر حسب الموانى خلال عام ٢٠٠٤ (*) القيمة بالمليون جنيه.

الموانى	القيمة	%
الإسكندرية	١٩٨٣٨	٤١,٦
السويس	١٦٨٥١	٣٥,٤
المطارات الأخرى	٢٨٣١	٥,٩
دمياط	٢٢٤٣	٤,٧
رأس غارب	٢٠٠٥	٤,٢
بورسعيد	١١٥٤	٢,٤
مطارات القاهرة	١٠٨٠	٢,٣
موانى أخرى	١٦٧٦	٣,٥
الإجمالى	٤٧٦٧٨	١٠٠

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص (ب).

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٤) أن ميناء الإسكندرية هو ميناء التصدير الأول حيث يصدر من خلاله ٤١,٦% من قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤، يليه ميناء السويس فى المركز الثانى يصدر منه حوالى ٣٥,٤% من قيمة الصادرات المصرية، ثم المطارات الأخرى فى المركز الثالث بنسبة ٥,٩%، ثم ميناء دمياط فى المركز الرابع، ثم جاءت موانى رأس غارب وبورسعيد ومطارات القاهرة والموانى الأخرى فى المراكز من الخامس وحتى الثامن بنسب تصل إلى ٤,٢%، ٢,٤%، ٢,٣%، ٣,٥%، على التوالى وذلك فى نفس العام.

(ب) التركيب السلعى للواردات:

تعكس دراسة التركيب السلعى للواردات عدداً من المؤشرات المتعلقة بطبيعة الهيكل الإنتاجى للاقتصاد الوطنى، ولكى تتضح الصورة فمن الأهمية بمكان توضيح الأهمية النسبية للواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والوسيطة وذلك بالمقارنة لإجمالى الواردات السلعية خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة الأهمية النسبية للواردات من السلع الإنتاجية يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام، فى حين أن زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة يعد عامل يحد من سرعة التنمية، حيث تمثل الواردات قيمة المواد الحقيقية التى يتخلى عنها

المجتمع سنوياً للحصول على سلع من الخارج تفى باحتياجاته المختلفة سواء لأغراض الاستهلاك النهائى أو الوسيط، أو لأغراض تكوين رأس المال[26]

ومن المتوقع فى مثل هذه المجتمعات النامية ومن بينها مصر استمرار الاتجاه العام لزيادة الـ واردات من السلع الوسيطة والمعمرة لوجود طاقة عاطلة ونقص فى مستلزمات الإنتاج فى القطاع الصناعى، وبصفة عامة تشير الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين النمو فى الإنتاج مـن جهـة والنمـو فـى الطاقـة الاستيرادية من جهة أخرى.[27]

ويوضح الجدول التالى رقم (٦) التركيب السلعى للواردات المصرية.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٥) أن أهم الواردات السلعية الوطنية هى:

(١) السلع الوسيطة:

وهى تمثل المرتبة الأولى بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٣١٣٧٦ مليون جنيـه أى بنـسبة ٣٩,٤% من إجمالى الواردات المصرية فى عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتهـا عـام ١٩٩٠ نحـو ٩١٢٥ مليون جنيه وذلك بنسبة ٣٦,٨%.

وتشمل السلع الوسيطة الحديد والمنتجات الحديدية، الخشب ومصنوعاته، المركبات العـضوية وغيـر العضوية، اللدائن ومصنوعاتها، والورق بأنواعه، أجزاء ولوازم السيارات، خيوط وألياف تركيبية (عدا خيوط الحياكة)، زيوت ودهون وشحوم نباتية وحيوانية، مطاط ومصنوعاته، الألوان والدهانات، وأجـزاء ولـوازم للآلات الذاتية لمعالجة المعلومات.

ويمثل الحديد والمنتجات الحديدية، الخشب ومصنوعاته، المركبات الكيماوية العضوية وغير العضوية، اللدائن ومصنوعاتها أهم الواردات من السلع الوسيطة حيث بلغت قيمتها مجتمعة ١٣٢٠٢ مليون جنيـه، أى بنسبة ٤٢,١% من إجمالى السلع الوسيطة التى تستوردها مصر عام ٢٠٠٤، ونحو ١٦,٦% مـن إجمـالى الواردات المصرية مجتمعة فى نفس العام.

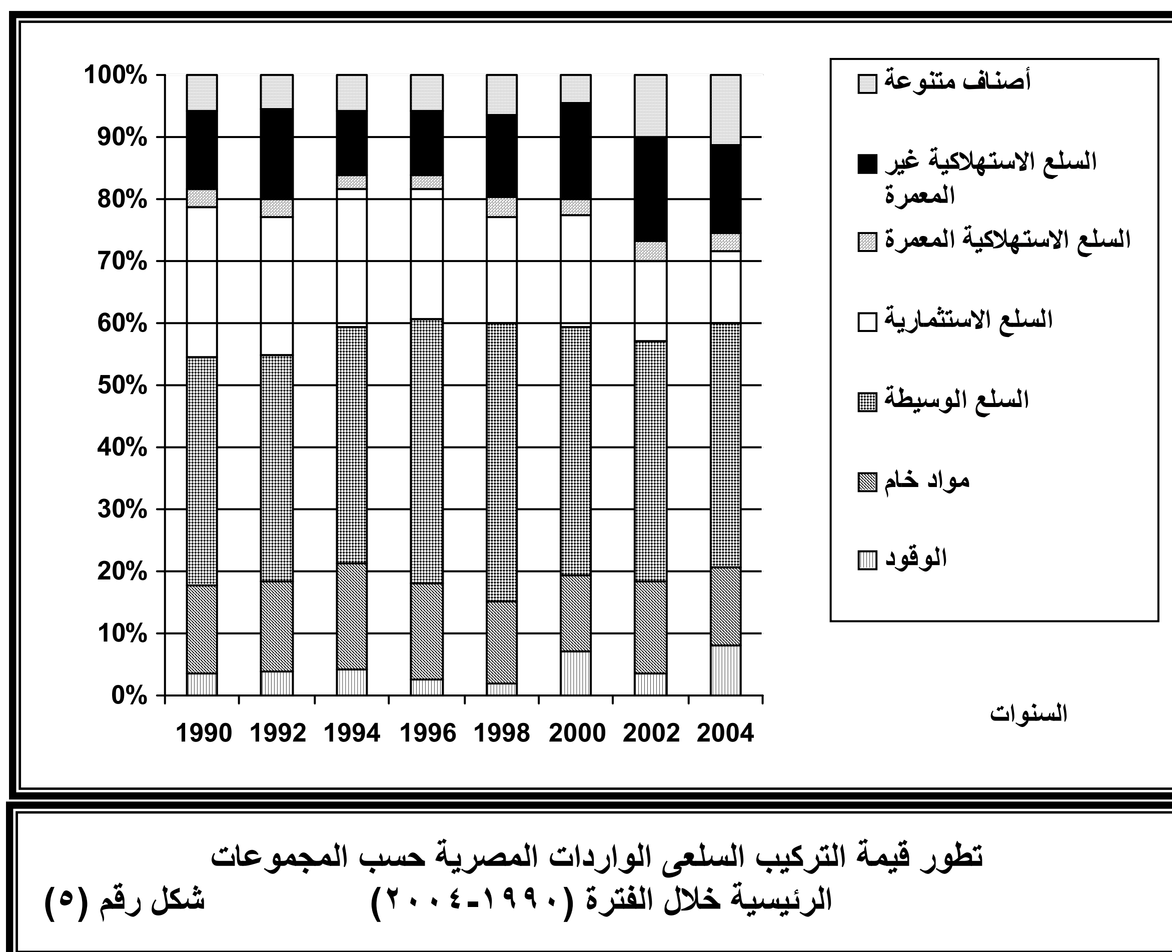
(٢) السلع الاستهلاكية غير المعمرة:

وتحتل المرتبة الثانية بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ١١٣٢١ مليـون جنيـه، أى بنـسبة ١٤,٢% من إجمالى الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها عام ١٩٩٠ نحو ٣١١٢ مليـون جنيه، أى بنسبة ١٢,٥% من إجمالى الواردات المصرية مجتمعة فى نفس السنة.

---

[26] جواد هاشم، حسين عمر المنوفى: لمحات فى تطور الاقتصاد العراقى، قطاع التجارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص٧٠.

[27] Thirlwall, A.P., Financing Economic Development, Mac Millan, London 1976, pp.49-51.



تطور قيمة التركيب السلعى الواردات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) شكل رقم (٥)

وتشمل السلع الاستهلاكية غير المعمرة الأدوية ومحضرات الصيدلة، كسب ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات، لحوم وأحشاء صالحة للأكل، البقول الجافة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها، الورق ومصنوعاته، أدوات مائدة ومصنوعات أخرى من اللدائن، فواكه طازجة ومجففة، صابون ومستحضرات غواسل، سكر وبنجر وقصب، مبيدات، وأدوات من زجاج للمائدة.

وأهم السلع غير الاستهلاكية غير المعمرة التى تستوردها مصر هى الأدوية ومحضرات الصيدلة، الكسب ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات، لحوم وأحشاء صالحة للأكل، البقول الجافة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها، حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ٦٧٥١ مليون جنيه أى نحو ٥٩,٦% من إجمالى قيمة السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ونحو ٨,٥% من إجمالى قيمة الواردات المصرية مجتمعة عام ٢٠٠٤.

(٣) المواد الخام:

وتحتل المرتبة الثالثة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ١٠١٩٧ مليون جنيه، أى بنسبة ١٢,٨% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها عام ١٩٩٠ نحو ٣٤٩٦ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤,١% فى نفس السنة.

وتشمل المواد الخام القمح، الذرة، التبغ الخام أو غير المصنع وفضلاته، خامات المعادن ومركزاتهـا، القطن الخام، فول الصويا. ويمثل القمح والذرة والتبغ الخام وفضلاته وخامات المعـادن ومركزاتهـا أهـم الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها نحو ٨٦٠٢ مليون جنيه، أى بنسبة ٨٤,٤% من إجمالى واردات مصر من المواد الخام عام ٢٠٠٤، ونحو ١٠,٨% من إجمالى الواردات المصرية فى نفس العام، فى حين بلغـت واردات مصر من المواد الخام عام ١٩٩٠نحو ٣٤٩٦ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤,١% من إجمـالى واردات مصر فى نفس العام.

(٤) السلع الاستثمارية:

وتحتل المرتبة الرابعة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها نحو ٩٢٦٢ مليون جنيـه أى نحـو ١١,٦% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ٥٩٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠، أى نحو ٢٤,١% من إجمالى الواردات المصرية فى تلك السنة.

وتشمل السلع الاستثمارية آلات وأجهزة ذات طبيعة خاصة، مفاتيح ومصابيح وأجهزة ولوحات لوصل قطع التيار الكهربائى، أدوات وأجهزة للطب والجراحة، آلات وأجهزة لتحضير وشغل الخيوط، آلات قيـاس ذاتية وآلات رقمية ووحدات تغذية وتخزين المعلومات وأجزائها، محركات ومحـولات ومجموعـات توليـد كهرباء، منشآت من حديد أو صلب، مضخات ومضاغط، عربات وسيارات لنقل البضائع، أجهـزة إرسـال مندمجة بجهاز استقبال، وآلات تسوية الطرق.

وأهم الواردات من السلع الاستثمارية هى آلات وأجهزة آلية ذات وظيفة خاصة، مفـاتيح ومـصابيح وأجهزة ولوحات لوصل وقطع التيار الكهربائى، أدوات وأجهزة للطب والجراحة، آلات وأجهـزة لتحـضير وشغل الخيوط، حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ٢٩٤٤ مليون جنيه أى نحو ٣١,٨% من إجمالى قيمة الـسلع الاستثمارية عام ٢٠٠٤، ونحو ٣,٧% من إجمالى الواردات المصرية فى نفس العام.

(٥) الأصناف والمتنوعة:

وتأتى فى المرتبة الخامسة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٩٠٨٨ مليـون جنيـه أى نحـو ١١,٤% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ١٤٦١ مليون جنيه أى نحو ٥,٩% من إجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٠.

(٦) الوقود:

ويحتل المرتبة السادسة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمته نحو ٦٣٧٢ مليون جنيه أى نحو ٨% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليـون جنيـه أى بنـسبة ٣,٧% عام ١٩٩٠.

وأهم واردات مصر من مواد الوقود وهى البوتان (البوتاجاز) وغاز أويل (السولار) وقد بلغت قيمتها نحو ٥٧٢٧ مليون جنيه أى نحو ٨٩,٩% من إجمالى قيمة مواد الوقود عام ٢٠٠٤، ونحو ٧,٢% من إجمالى قيمة الواردات المصرية المجتمعة عام ٢٠٠٤.

(٧) السلع الاستهلاكية المعمرة:

وتأتى فى المرتبة السابعة والأخيرة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٢١٠٠ مليون جنيه أى نحو ٢,٦% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ٧٢٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى نحو ٢,٩% مليون جنيه من إجمالى الواردات المصرية فى نفس السنة.

وتشمل السلع الاستهلاكية المعمرة عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل، أجهزة منزلية كهربائية أخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتليفزيون والأجهزة الكهربائية للهاتف والبرق وأجزائها، الأثاث، أجهزة تليفزيون وفيديو، أجهزة تقويم الأعضاء وأجهزة تسهيل السمع، المصابيح، أدوات مائدة ومطبخ وأدوات منزلية أخرى من حديد أو صلب، أجهزة استقبال بالراديو والإذاعة أو البرق، والساعات والمنبهات.

وأهم الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية المعمرة هى عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل، أجهزة منزلية كهربائية أخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتليفزيون، الأجهزة الكهربائية للهاتف والبرق وأجزائها، والأثاث حيث بلغت قيمتها مجتمعة ١٠٥٠ مليون جنيه أى بنسبة ٥٠% من إجمالى قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة عام ٢٠٠٤، ونحو ١,٣% من إجمالى قيمة الواردات المصرية مجتمعة فى نفس العام.

جدول (٤) تطور قيمة التركيب السلعى للصادرات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤)(*) بالمليون جنيه

السنة	١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤			١٩٩٦			١٩٩٨			٢٠٠٠			٢٠٠٢			٢٠٠٤		
المجموعات السلعية	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة
الوفود	١٧٨٦	٢٥,٧	٢	٤٣٧٦	٤٢,٢	١	٤٣٩٨	٣٧,٤	١	٥٥٢٢	٤٥	١	٣١٤٨	٢٩	٢	٦٩٥٧	٤١,٣	١	٦٩٠١	٣٢,٦	٢	١٩٠٧٢	٤٠	١
سلع تامة الصنع	٢٤٧٠	٣٥,٥	١	٢٨٢٣	٢٧,٢	٢	٣٩٤٤	٣٣,٦	٢	٣٩٠٨	٣١,٨	٢	٤٢٩٣	٣٩,٥	١	٥٨٩٠	٣٦	٢	٦٩٣٠	٣٢,٨	١	١٢٩٨٩	٢٧,٢	٢
سلع نصف مصنعة	١٥٤٢	٢٢,٢	٣	١٥٦٢	١٥	٣	١٥٩٩	١٣,٦	٣	١٦١٤	١٣,٢	٣	١٧٧٩	١٦,٤	٣	١٧٩٢	١١	٣	٢٦٣٨	١٢,٥	٣	٦٧٤٢	١٤,٢	٣
مواد خام	٣٩٩	٥,٧	٥	٦٤١	٦,٢	٥	٦٩٣	٥,٩	٥	٦٧١	٥,٥	٤	٨٠٤	٧,٤	٤	٧٨١	٤,٨	٤	١٢٣٦	٥,٩	٦	٣٠٦٤	٦,٤	٤
القطن الخام	٥٩٤	٨,٦	٤	٧٦٩	٧,٤	٤	٧٩١	٦,٧	٤	٣١٢	٢,٥	٥	٥٣٨	٤,٩	٥	٦٧٣	٤,١	٥	١٤٩٠	٧	٥	٢٩٩٣	٦,٣	٥
سلع متنوعة (تجارة المناطق الحرة)	١٦٣	٢,٣	٦	٢٠٣	٢	٦	٣٣٢	٢,٨	٦	٢٥٠	٢	٦	٣٠٢	٢,٥	٦	٤٥٦	٢,٨	٦	١٩٥١	٩,٢	٤	٢٨١٨	٥,٩	٦
الجملة	٦٩٥٤	١٠٠	-	١٠٣٧٤	١٠٠	-	١١٧٥٧	١٠٠	-	١٢٢٧٧	١٠٠	-	١٠٨٦٤	١٠٠	-	١٦٣٥١	١٠٠	-	٢١١٤٥	١٠٠	-	٤٧٦٧٨	١٠٠	-

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩-١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٥.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩١/١٩٩٦، القاهرة يونيو ١٩٩٧، ص ٣٢٨

٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨، القاهرة يوليو ١٩٩٩، ص ص ٢٨٨-٢٩٨.

٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٥ يناير/ ديسمبر ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٣-٤
٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٨، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩، ص ص (أ-ث)
٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٩، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٩، القاهرة يونيو ٢٠٠٠، ص ص (ث-ح)
٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠١، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠١، القاهرة يوليو ٢٠٠٢، ص ص (ث-ح)
٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣، ص ص (ث-ح)
٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦، ص ص (ث-ح)

جدول (٦) تطور قيمة التركيب السلعى للواردات المصرية حسب المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤)(*) بالمليون جنيه

السنة	١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤			١٩٩٦			١٩٩٨			٢٠٠٠			٢٠٠٢			٢٠٠٤		
المجموعات السلعية	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة
الوفود	٩١٨	٣,٧	٦	١١١٣	٤	٦	١٣٦١	٤,٢	٦	١١٢٤	٢,٥	٦	١٠٦٧	١,٩	٦	٣٥٢٧	٧,٣	٥	١٩٨٦	٣,٥	٦	٦٣٧٢	٨	٦
مواد خام	٣٤٩٦	١٤,١	٣	٣٩٦٧	١٤,٣	٤	٥٥١٧	١٧	٣	٦٩١٨	١٥,٦	٣	٧٣٦٤	١٣,٢	٣	٥٩١٤	١٢,٢	٤	٨٣٤١	١٤,٨	٣	١٠١٩٧	١٢,٨	٣
السلع الوسيطة	٩١٢٥	٣٦,٨	١	١٠٠٦٢	٣٦,٤	١	١٢٤٢٣	٣٨,٣	١	١٨٧٠٨	٤٢,٣	١	٢٥١٢٢	٤٤,٨	١	١٩٤٦٤	٤٠	١	٢١٨٩٧	٣٨,٨	١	٣١٣٧٦	٣٩,٤	١
السلع الاستثمارية	٥٩٨٥	٢٤,١	٢	٦١٤٣	٢٢,٢	٢	٧٢٢٥	٢٢,٢	٢	٩٣٦٤	٢١,٢	٢	٩٧٠٢	١٧,٣	٢	٨٧٩٧	١٨	٢	٧٣٠٤	١٢,٩	٤	٩٢٦٢	١١,٦	٤
السلع الاستهلاكية المعمرة	٧٢٦	٢,٩	٧	٨٣٢	٣,١	٧	٧٤٥	٢,٣	٧	٩٣٠	٢,١	٧	١٧٤٣	٣,١	٧	١٢٤٣	٢,٦	٧	١٧٨٣	٣,١	٧	٢١٠٠	٢,٦	٧
السلع الاستهلاكية الغير معمرة	٣١١٢	١٢,٥	٤	٤٠٢١	١٤,٥	٣	٣٢٩٩	١٠,٢	٤	٤٥٣٨	١٠,٣	٤	٧٣٥٦	١٣,١	٤	٧٥٣٠	١٥,٥	٣	٩٦٠٣	١٧	٢	١١٣٢١	١٤,٢	٢
أصناف متنوعة (تجارة المناطق الحرة)	١٤٦١	٥,٩	٥	١٥١٨	٥,٥	٥	١٨٩١	٥,٨	٥	٢٦٣٦	٦	٥	٣٦٧٢	٦,٦	٥	٢١٥٠	٤,٤	٦	٥٥٦٨	٩,٩	٥	٩٠٨٨	١١,٤	٥
الجملة	٢٤٨٢٣	١٠٠	-	٢٧٦٥٦	١٠٠	-	٣٢٤٦١	١٠٠	-	٤٤٢١٨	١٠٠	-	٥٦٠٢٦	١٠٠	-	٤٨٦٤٥	١٠٠	-	٥٦٤٨٢	١٠٠	-	٧٩٧١٦	١٠٠	-

(*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩-١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٦٤-٧٥.
2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩١/١٩٩٦، القاهرة يونيو ١٩٩٧، ص ٣٢٨
3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨، القاهرة يوليو ١٩٩٩، ص ص ٢٨٨-٢٩٨.
4) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٥ يناير/ ديسمبر ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٣-٤
5) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٨، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩، ص ص (أ-ث)
6) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٩، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٩، القاهرة يونيو ٢٠٠٠، ص ص (ث-ح)
7) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠١، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠١، القاهرة يوليو ٢٠٠٢، ص ص (ث-ح)
8) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣، ص ص (ث-ح)
9) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦، ص ص (ث-ح)

خامساً: التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية:

يتأثر التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لأى دولة بعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها الموقع الجغرافى، واحتياجات الأسواق المحلية من السلع المختلفة، ومدى كفاية إنتاجها الاقتصادى وتنوعها، وسياسات الدول المجاورة ومدى ثقلها الاقتصادى، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية المختلفة التى تعقدها مع الدول الأخرى[28]

وقبل أن تتحرر مصر اقتصادياً كانت معاملاتها التجارية تكاد تنحصر فى عدد محدود من الدول، وكان للمملكة المتحدة النصيب الأوفر من تجارة الصادرات والواردات على حد سواء، وكانت اتصالاتها بدول الكتلة الشرقية تكاد تكون معدومة بسبب الأوضاع السياسية فى البلاد، فلما تحررت مصر من سيطرة النفوذ البريطانى ونتيجة لموقف أمريكا ودول غرب أوروبا فى مساندة إسرائيل وعدائها لمصر لاتخاذها مبدأ الحياد الإيجابى أساساً لسياستها، حيث بدأت مصر تتوسع فى معاملاتها التجارية وتحول جزء كبير من تجارتها عن الأسواق التقليدية إلى أسواق جديدة شملت أقطار الكتلة الشرقية والهند والصين الشعبية، كما توسعت تجارتها مع دول الجامعة العربية.

وقد كانت دول شرق أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتى خلال فترة الستينيات وأوائل السبعينيات هى العميل الأول للتجارة المصرية حيث كانت تسهم بنحو ٣٥% من قيمة الواردات ونحو ٥٠% من قيمة الصادرات، ثم يأتى بعدها دول غرب أوروبا التى كانت تسهم بنحو ٤١% من الواردات ونحو ١٩% من الصادرات، ويأتى فى مقدمة هذه الدول فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية.

أما الدول الآسيوية وأهمها الهند واليابان والصين الشعبية فتمد مصر بنحو ١٠% من قيمة وارداتها وتستورد نحو ١٤% من قيمة الصادرات خلال نفس الفترة، ولما كانت أقطار الجامعة العربية متشابهة إلى حد كبير فى إنتاجها فإن إسهامها فى تجارة الصادرات المصرية تتراوح بين٧%، ٩% ويتراوح نصيبها من بقية الواردات بين ٤%، ٦%. وبذلك فإن هذه المجموعات الأربع تسهم بنحو ٩٠% من قيمة الصادرات والواردات على حد سواء، ويتوزع القدر الباقى من التجارة المصرية بين دول الأمريكتين وأفريقيا واستراليا وذلك خلال نفس الفترة[29]

وتتعامل مصر تجارياً مع ١٢٣ دولة فى مختلف قارات العالم ولكن أكثر الدول التى تتعامل معها مصر تجارياً بشكل محسوس سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات تصل إلى ٦٧ دولة وتكتل تجارى وذلك عام ٢٠٠٤.

---

(28) محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

(29) محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

وعند تعرضنا للتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية سوف نتعرض للتوزيع الجغرافى للصادرات ثم نتبعه بالتوزيع الجغرافى للواردات وذلك عام ٢٠٠٤[30].

(أ) التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية :

إن المتتبع لصادرات مصر الخارجية يجد أن هذه الصادرات تميل إلى التركز نحو عدد محدود من الدول الصناعية مع اتجاهه للانخفاض لصالح النمو مع مجموعة الدول النامية، ويرجع ذلك إلى القيود التى بدأت تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على صادرات السلع الصناعية المصرية إليها، وتعدد المصادر التى تحصل منها على سلع مماثلة للصادرات الأولية المصرية التى تهيمن على هيكل الصادرات المصرية.

ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية :

جدول (٧)

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية حسب التكتلات الجغرافية خلال عام ٢٠٠٤ (*) بالمليون جنيه

الدول/ التكتلات الجغرافية	القيمة	%	الرتبة
الدول العربية	٨٦٦٩	١٨,٢	٢
دول شرق أوروبا	٣٣٢٢	٧	٦
دول غرب أوروبا	١٥٨٧٣	٣٣,٣	١
دول آسيا (عدا الدول العربية)	٦٩٠٤	١٤,٥	٣
دول أفريقيا (عدا الدول العربية)	٩٩٤	٢,١	٨
دول أفريقيا الشمالية	٣٩٧٣	٨,٣	٥
دول أفريقيا الوسطى	١٠٢	٠,٢	١١
دول أمريكا الجنوبية	١١٤	٠,٢	٩
دول الأوقيانوسية	١٠٩	٠,٢	١٠
هيئة الاستثمار (مناطق حرة)	٢٨١٨	٥,٩	٧
مصادر أخرى	٤٨٠٠	١٠,١	٤
الإجمالى	٤٧٦٧٨	١٠٠	

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ص (ز-س)

[30] حاول الباحث أن يتبع التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر ولكن لم يتمكن لاختلاف تصنيفات الدول والتكتلات التجارية والخاصة بالتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات، لذلك سوف يقتصر التوزيع الجغرافى لكل من الصادرات والواردات على عام ٢٠٠٤.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٦) أنه يمكن تقسيم الجهات التى تتجه إليها الصادرات المصرية إلى المناطق الآتية:

غرب أوروبا:

تأتى منطقة غرب أوروبا فى المركز الأول بين مناطق العالم التى تتجه إليها الصادرات المصرية فقد صدر إلى أسواقها ما قيمته ١٥٨٧٣ مليون جنيه أى ما يوازى ثلث صادرات مصر للعالم الخارجى (٣٣,٣%) عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى زيادة صادرات مصر إلى دول غرب أوروبا نظراً لأن مصر قد قامت بعمل منطقة للتجارة الحرة مع هذه الدول فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية، حيث قام الاتحاد الأوروبى بتطوير علاقاته مع مصر من علاقة تعاون وإعطاء مزايا من طرف واحد إلى علاقة (مشاركة) يتم فيها التعامل بالمثل، وتعميق العلاقة بين الطرفين فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وغيرها من المجالات، وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين المصرى والأوروبى منذ مايو ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٩ حتى تم الاتفاق النهائى.[31]

وأهم دول غرب أوروبا التى تتجه إليها الصادرات المصرية هى إيطاليا، أسبانيا، هولندا، فرنسا، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ١٢٢٢٩ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٧% من إجمالى الصادرات المصرية إلى كل دول غرب أوروبا، واقتصر نصيب دول غرب أوروبا الأخرى على ما قيمته ٣٦٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣% من إجمالى الصادرات.

الدول العربية:

احتلت الدول العربية المركز الثانى بين مناطق العالم التى تتجه إليها الصادرات المصرية حيث بلغت صادرات مصر إلى تلك الدول نحو ٨٦٦٩ مليون جنيه أى نحو ١٨,٢% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى، وحتى وقت قريب خلال العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-٢٠٠٠) كانت الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية تتراوح بين ٦-٨% وهو أمر يدعو إلى الدهشة نظراً للقرب الجغرافى ووقوع مصر فى موقع جغرافى متوسط بين الدول العربية، ولكن يمكن تبرير ذلك إلى الظروف السياسية التى يتبناها الحكام العرب، فضلاً عن عقدة الخواجه وهى العقدة العربية لتفضيل كل ما هو أجنبى، وقد ساعد على ذلك جودة المنتج الأجنبى، وشدة المنافسة بين المنتجات العربية ومنتجات الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، فضلاً عن أسلوب الإنتاج الضخم Mass Production والتى تتبعه دول شرق وجنوب شرق آسيا والتى تتشابه ظروفها مع مصر.

ويوضح الجدول التالى حجم التبادل التجارى بين مصر والدول العربية.

---

[31] مغاورى شلبى على: اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، حول تنمية الصادرات المصرية فى مدى المتغيرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة ببنها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣، ص٥٩٦.

جدول (٨)

حجم التبادل التجارى بين مصر والدول العربية عام ٢٠٠٤ (*) القيمة بالألف جنيه

الدول	صادرات (**)	واردات	الميزان التجارى
سوريا	١٢٢١٤٣٠	٦٢٩١٩١	٥٩٢٢٣٩
الأردن	٩٧٥٢٤٣	١٧٤٦١٤	٨٠٠٦٢٩
الجزائر	٥٧٢٥٨١	٣٣١٣٤٨٧	٢٧٤٠٩٠٦-
العراق	٣٢٨٢١٣	٤٦٩٧	٣٢٣٥١٦
السعودية	١٣٧١٦٦٩	٣٠٨٥٠٦٣	١٧١٣٣٩٤-
السودان	٦١٥٤٢٦	٤٣٦٧٠٣	١٧٨٧٢٣
اليمن	٣٩٩١٠٤	٤١٦٩٣	١٩٧٤١١
تونس	١١٧٥٢٩	٤٢٢٥٥	٧٥٢٧٤
فلسطين	١٣١١٤٩	١٩	١٣١١٣٠
لبنان	١٢٥١٩٨	١٩٤١٩١	١٠٦٥٠٠٧
ليبيا	٤٤٠٣٧٣	٢٧٤٠٦٢	١٦٦٣١١
المغرب	٢٦٤٥٤٣	٤٩٨٢١	٢١٤٧٢٢
الكويت	١٤٧٨٢٣	٢٢٩١١٥	٨١٢٩٢-
البحرين	١٨٨٢٢	١٢٣٥٤	٦٤٦٨
الإمارات	٧٨٠٢٩٣	٤٧٥٦٧٩	٣٠٤٦١٤
قطر	٥٤٧٢٥	٥٣٨٢٢	٩٠٣
عمان	٣٤٦٣٨	٩٢٩٤	٢٥٣٤٤
الصومال	٢٧٦١	٥٩٠٢	٣١٤١-
موريتانيا	٤١٨٩٣	٤٠١٠٧	١٧٨٦
جيبوتى	٥٠٨٢٤	٦١٠٢	٤٤٧٢٢
جزر القمر	١٠٢٢	-	١٠٢٢
الإجمالى	٨٦٦٩٢٥٩	٩٠٧٨١٧١	٤٠٨٩١٢-

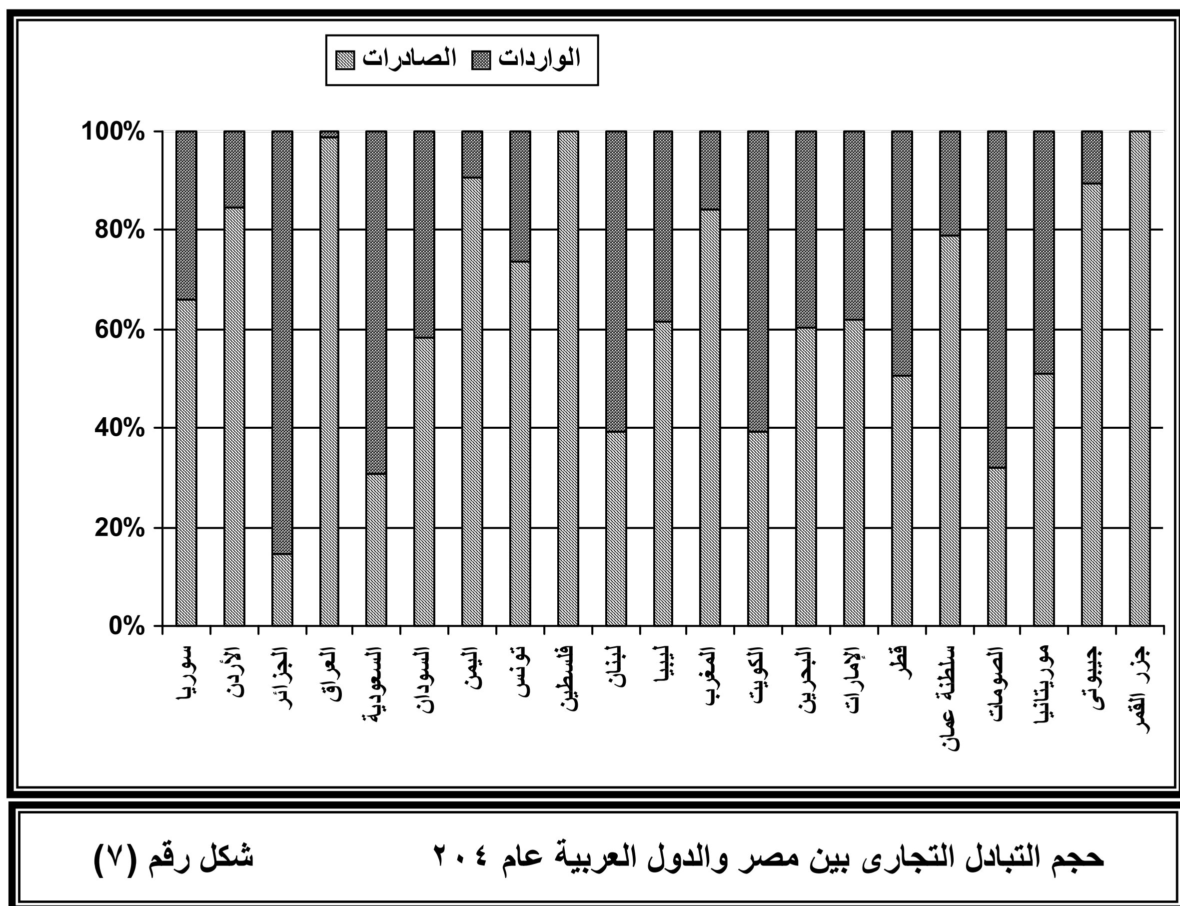
(*) Ministry of Foreign Trade & Industry: Trade Exchange between A.R.E and Arab Countries 2004, Cairo 2005, p.1

(**) الصادرات لا تشمل المعاد تصديره.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٧) ارتفاع قيمة الصادرات إلى مجموعة الدول العربيـة عـام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٩,٥% بالمقارنة بعام ٢٠٠٣، وتمثل قيمة الصادرات إلى المملكة العربيـة الـسعودية نحـو ١٥,٨% من إجمالى قيمة الصادرات إلى هذه المجموعة، تليها الجمهوريـة اللبنانيـة بنـسبة ١٤,٥%، ثـم الجمهورية العربية السورية بنسبة ١٤,١%، وتليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ١١,٢%، ثم الإمـارات

العربية المتحدة بنسبة ٩%. كما يتضح من الجدول أن الميزان التجارى المصرى يحقق عجزاً مع مجموعة الدول العربية يصل إلى ما يقرب من ٤٠٩ مليون جنيه وذلك عام ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب مصر كقوة تصديرية بين الدول العربية، فبينما احتلت مصر المركز الرابع كقوة تصديرية عربية بعد ثلاث دول نفطية هى الكويت والعراق والسعودية على الترتيب عام ١٩٦٠ أصبحت الآن تحتل المركز الثالث عشر بين القوى التصديرية العربية خلف كل الدول العربية المصدرة للنفط مضافاً إليها المغرب وتونس وسوريا. ولا يأتى خلف مصر سوى السودان وجزر القمر وجيبوتى وموريتانيا والصومال ولبنان واليمن.[32]



حجم التبادل التجارى بين مصر والدول العربية عام ٢٠٠٤ شكل رقم (٧)

آسيا غير العربية:

وتحتل المركز الثالث من حيث حجم الصادرات المصرية بعد كل من دول غرب أوروبا والدول العربية، وقد بلغ إجمالى الصادرات المصرية إليها ما قيمته نحو ٦٩٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ١٤,٥% من إجمالى الصادرات المصرية. وأهم الدول الأسيوية التى تستقبل الصادرات المصرية هى الهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين وباكستان، حيث بلغ إجمالى ما استقبلته أسواق هذه الدول من الصادرات

---

[32] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، القاهرة يناير ٢٠٠٣، ص١٣.

المصرية نحو ٥٥٦٨ مليون جنيه أى نحو ٨٠,٦% من إجمالى الصادرات التى تستقبلها الدول الآسيوية غير العربية عام ٢٠٠٤.

ويأتى البترول والمنتجات البترولية والألومنيوم والقضبان والعيدان من الحديد والصلب والمصنوعات الخزفية على رأس السلع التى تصدرها مصر إلى مجموعة الدول الآسيوية غير العربية.

أمريكا الشمالية:

وتأتى فى المركز الخامس من حيث حجم الصادرات المصرية حيث بلغ إجمالى الصادرات المصرية إليها ما قيمته ٣٩٧٣ مليون جنيه أى ما يوازى ٨,٣% من إجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤، وتعد الولايات المتحدة هى أهم دول أمريكا الشمالية على الإطلاق بل وأكثر دول العالم أهمية بالنسبة لحجم التبادل التجارى مع مصر حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ما قيمته ٣٦٤٦ مليون جنيه أى ما يوازى ٩١,٨% من إجمالى قيمة الصادرات التى تستقبلها أمريكا الشمالية وتمثل نحو ٧,٦% من إجمالى الصادرات المصرية الكلية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ورغم البعد النسبى والتقدم التكنولوجى إلا أن الصادرات المصرية فى تطور مستمر، مما يعنى حاجة الأسواق الأمريكية إلى أنواع معينة من المنتجات، كما أن زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة يعنى حالة انكشاف غير عادية للصادرات المصرية تستدعى الانتباه.

ومازالت مصر تحتل مركزاً متأخراً فى قائمة الدول المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتركز هذه الصادرات فى عدد قليل من السلع يأتى البترول فى مقدمتها، ومن متابعة تطور حجم التجارة بين البلدين يلاحظ أن هناك اختلالاً فى الميزان التجارى لمصر مع الولايات المتحدة.

شرق أوروبا:

وتأتى فى المركز السادس من حيث حجم الصادرات المصرية والتى بلغت قيمتها نحو ٣٣٢٢ مليون جنيه أى ما يوازى ٧% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، وأهم دول شرق أوروبا التى تستهلك المنتجات المصرية هى تركيا واليونان وقبرص حيث بلغ إجمالى ما استقبلته أسواقها من الصادرات المصرية نحو ٢٤١٠ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٥,٥% من إجمالى الصادرات التى تستقبلها أسواق دول شرق أوروبا مجتمعة عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع أسواق أوروبا الشرقية أمام المنتجات المصرية تراجع العلاقات مع دول الكتلة الشرقية وما صحبها من ظروف اقتصادية، فضلاً عن التقارب التركى الإسرائيلى واستيراد تركيا ما تحتاجه من إسرائيل.

أفريقيا غير العربية:

وقد احتلت المركز الثامن بين أسواق الصادرات المصرية حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية التى استقبلتها أسواقها نحو ٩٩٤ مليون جنيه أى ما يوازى ٢,١% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤. وكان من المتوقع بحكم موقع مصر الجغرافى فى شمال شرق القارة الأفريقية أن تزداد صادرات مصر إلى الدول الأفريقية، ويرجع السبب فى تراجع الأسواق الأفريقية أمام الصادرات

المصرية عدم اهتمام مصر بهذه الأسواق هذا من ناحية ومنافسة بعض السلع الأجنبية للسلع المصرية، ويمكن أن تلقى العديد من السلع المصرية بالأسواق الأفريقية رواجاً كبيراً فى هذه الأسواق الواسعة والتى يمكن أن تسوق بأسعار معتدلة نسبياً نتيجة لانخفاض نفقات النقل بحكم القرب الجغرافى وخاصة أن القارة تعد من الأسواق الرئيسية والمستهلكة للمنتجات الغذائية بصفة خاصة والتى تنتج مصر العديد منها، لذا يكون الأرز والبصل والثوم والفول والمعلبات المختلفة والسجائر والبسكويت أهم السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأفريقية.[33]

وفى ظل تبادل السلطة واتفاق شمال وجنوب السودان وحل مشكلة جنوب السودان يمكن أن تلقى السلع المصرية أسواقاً رائجة عبر السودان التى تعتبر بوابة مصر لعبور القارة الأفريقية وأهم الدول الأفريقية التى تستقبل أسواقها المنتجات المصرية هى كينيا ونيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا حيث بلغ إجمالى ما استقبلته أسواقها نحو ٥٩٨ مليون جنيه أى ما يوازى ٦٠,٢% من جملة الصادرات التى تتجه إلى الدول الأفريقية غير العربية عام ٢٠٠٤.

أمريكا الجنوبية:

وقد جاءت فى المركز التاسع بين مناطق العالم التى تتجه إليها الصادرات المصرية حيث اتجه إليها ما قيمته ١١٤ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٢% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤. ويلاحظ تواضع حجم الصادرات المصرية فى أمريكا الجنوبية، ويرجع السبب فى ذلك إلى بعدها الجغرافى وللمنافسة التى تلقاها الصادرات المصرية من الدول الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأهم دول أمريكا الجنوبية التى تستقبل أسواقها المنتجات المصرية هى البرازيل والأرجنتين حيث بلغت قيمة الصادرات إلى كليهما نحو ١٠٢ مليون جنيه أى ما يوازى ٨٩,٥% من جملة الصادرات المصرية الموجهة إلى دول أمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٤.

الأوقيانوسية:

وتحتل المركز العاشر بين مناطق العالم التى تستقبل الصادرات المصرية حيث بلغ حجم الصادرات المصرية إليها نحو ١٠٩ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٢% من إجمالى الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع الأوقيانوسية فى تجارتها مع مصر لموقعها الجغرافى المتطرف وللمنافسة التى تلقاها الصادرات المصرية من الدول الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فضلاً عن غزو المنتجات الصينية فى الفترة الأخيرة لأسواقها.

---

[33] محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨

أمريكا الوسطى:

واحتلت المركز الحادى عشر والأخير بين أسواق الصادرات المصرية حيث بلغ حجم الصادرات المصرية إليها نحو ١٠٢ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٢% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع الصادرات المصرية إليها لبعدها عن الأسواق المصرية هذا من ناحية، فضلاً عن سيطرة المنتجات الأمريكية على أسواقها ومنافسة المنتجات المصرية.

من خلال العرض السابق للتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية ينبغى الإشارة إلى أن الصادرات المصرية تتعرض لحركة انكشاف وهذا الانكشاف يأتى من تركيزها على عدد محدود من الدول هذا من ناحية، وهو ما يبين أن التوجيه الجغرافى للصادرات لهذه المناطق فى حاجة إلى إعادة نظر، حيث أن هذه الدول تستطيع فى أى لحظة الاستغناء عن وارداتها من مصر ولن تخسر شيئاً، ويتعين على المصدر المصرى أن يتحرى العوامل الخارجية التى تؤثر على الطلب على سلعة فى مناطق بيعه.

ومن الملاحظ فى التوجه الجغرافى للصادرات المصرية وجود ثلاثة اتجاهات[34]:

١) اتجاه تنامى الصادرات المصرية لأسواق الدول الصناعية الغربية بعد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا كما يتضح من الجدول رقم (٧) فبعد أن كان نصيب هذه المجموعة فى الصادرات المصرية ٢٠% فى السبعينيات صعد إلى ٥٥% فى عام ١٩٩٧، وظل الاتجاه الأوروبى يحتل رأس القائمة بأكثر من ٤٠%.

٢) تراجع نصيب الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبى والتى كان نصيبها فى ١٩٧٠ نحو ٥١% من الصادرات المصرية وتراجع نصيبها الآن إلى نحو ٦% لسبب تراجع العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والظروف الاقتصادية.

٣) تنامى نصيب بلدان الشرق الأوسط من أقل من ٥% فى عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٩% فى عام ١٩٩٧.

(ب) التوزيع الجغرافى للواردات المصرية:

تؤدى الواردات دوراً بارزاً فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة على المدى المتوسط والقصير، وذلك لقدرتها على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطنى من السلع الاستثمارية والاستهلاكية. وغالباً ما تعتمد البلدان النامية اعتماداً ملحوظاً على الواردات لتغطية متطلباتها، وذلك بسبب محدودية القدرة الإنتاجية والاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو سلع محدودة [35] وتعتبر مصر خير مثال فى التعبير عن واقع البلدان النامية والمتأمل لحجم الواردات المصرية نجدها تزداد وبشكل كبير ويختلف توزيعها الجغرافى بين

---

[34] راجى أسعد، ملك رشدى: الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، كراسات التنمية، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩، ص٢٥.

[35] محمد إبراهيم الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٦٥.

فترة وأخرى، ولكن من الملاحظ أيضاً أن هذه الواردات تتركز فى مجموعة الدول الصناعية مع اتجاه متنـام للدول النامية، ويعكس هذا التركيز وضع مصر فى التقسيم الدولى للعمل كدولة مصدرة للمواد الأولية أساساً مستوردة للسلع الصناعية[36].

ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى للواردات المصرية:

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافى للواردات المصرية حسب التكتلات الجغرافية خلال عام ٢٠٠٤ (*) بالمليون جنيه

الدول / التكتلات الجغرافية	القيمة	%	الرتب
الدول العربية	٩٠٧٨	١١,٣٩	٤
شرق أوروبا	٨٩١٩	١١,١٩	٥
غرب أوروبا	٢١٨٤٩	٢٧,٤١	١
آسيا (عدا الدول العربية)	١٣٦٥٥	١٧,١٣	٢
أفريقيا (عدا الدول العربية)	٦٨١	٠,٨٥	٩
أمريكا الشمالية	٨٨٥٤	١١,١٠	٦
أمريكا الوسطى	٢١	٠,٠٣	١١
أمريكا الجنوبية	٤٨٨٠	٦,١٢	٧
الأوقيانوسية	٢٤٥٣	٣,٠٨	٨
هيئة الاستثمار (مناطق حرة)	٩٠٨٨	١١,٤٠	٣
مصادر أخرى	٢٣٨	٠,٣٠	١٠
الإجمالى	٧٩٧١٦	١٠٠	-

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ص (ض-ط)

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٨) أنه يمكن تقسيم الجهات التى تستورد منها مصر حاجاتهـا إلى المناطق الآتية:

غرب أوروبا:

تعتبر منطقة غرب أوروبا من أهم مناطق العالم التى تستورد منها مصر حيث حققـت المركـز الأول بين التكتلات الجغرافية الموردة لمصر، حيث بلغ إجمالى وارداتها لمصر نحو ٢١٨٤٩ مليون جنيه أى مـا يوازى أكثر من ربع الصادرات المصرية (٢٧,٤) وذلك عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى ذلـك إلـى حاجـة

---

[36] مدحت أيوب: مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

مصر إلى العديد من السلع سواء كانت سلعاً استهلاكية معمرة أو غير معمرة أو سلعاً استثمارية أو وسيط والتى تقوم معظم دول غرب أوروبا الصناعية بإنتاجها.

وأهم دول غرب أوروبا والتى تستقبل مصر وارداتها منها هى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة وهولندا، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية فيها بنحو ١٦٤٨٩ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٥,٥% من إجمالى الواردات من منطقة غرب أوروبا، ونحو ٢٠,٧% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى.

آسيا:

وتأتى فى المركز الثانى من حيث حجم الواردات المصرية حيث بلغ إجمالى الواردات المصرية فيها بنحو ١٣٦٥٥ مليون جنيه أى نحو ١٧,١% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤ وأهم الدول الأسيوية الموردة لمصر هى الصين الشعبية واليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية، حيث بلغ إجمالى وارداتها لمصر نحو ٩٢٩٠ مليون جنيه، أى ما يوازى ٦٠% من إجمالى الواردات المصرية إلى السوق المصرية عام ٢٠٠٤.

ويرجع السبب فى زيادة واردات مصر من الدول الآسيوية إلى جودة المنتجات الآسيوية لحد ما ثم رخص أسعارها التى تناسب أذواق المستهلكين فى مصر وخاصة محدودى الدخل.

الدول العربية:

وجاءت فى المركز الرابع من حيث حجم وارداتها إلى مصر، حيث بلغ إجمالى الواردات المصرية من الدول العربية نحو ٩٠٧٨ مليون جنيه أى ما يوازى ١١,٤% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى وذلك عام ٢٠٠٤.

وأهم الدول التى تتعامل معها مصر بالنسبة للواردات هى الجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ إجمالى واردات مصر من الدول العربية تفوق صادراتها، كما أن الميزان التجارى المصرى مع الدول العربية يحقق عجزاً بلغ ما يقرب من ٤٠٩مليون جنيه عام٢٠٠٤.

شرق أوربا:

وقد جاءت فى المركز الخامس بين مناطق العالم التى تستقبل مصر وارداتها منها، حيث بلغ إجمالى قيمة الواردات المصرية منها نحو ٨٩١٩ مليون جنيه أى ما يوازى ١١,٢% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى.

وأهم دول شرق أوروبا المتأثرة بالواردات المصرية هى روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتركيا ورمانيا، حيث بلغ إجمالى قيمة الواردات المصرية من هذه الدول نحو ٦٥٣٠ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٣,٢% من إجمالى واردات هذه المنطقة إلى مصر عام ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة مصر الخارجية مع دول شرق أوروبا قد تأثرت بالتوجه السياسى، فقد اتجهت مع استقلال مصر وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نحو هذه الدول أى دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى، وما لبث أن هبطت نتيجة إتباع مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تبعها من انفتاح مصر على العالم الخارجى وخاصة الغرب، مما أدى إلى تدهور العلاقات التجارية مع دول الكتلة الشرقية، ومع تحسن العلاقات المصرية مع دول هذه الكتلة فى منتصف الثمانينيات بدأت العلاقات التجارية تزداد مع دول شرق أوروبا.

أمريكا الشمالية:

واحتلت المركز السادس بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ حجم الواردات المصرية منها نحو ٨٨٥٤ مليون جنيه أى ما يوازى ١١,١% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤.

وأهم دول أمريكا الجنوبية التى تتعامل معها مصر بالنسبة للواردات هى البرازيل والأرجنتين حيث بلغت واردات مصر منها نحو ٤٥٦١ مليون جنيه أى ما يوازى ٩٣,٥% من إجمالى واردات مصر من أمريكا الجنوبية، ونحو ٥,٧% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى.

ويرجع تدهور واردات مصر من أمريكا الجنوبية إلى موقعها الجغرافى المتطرف رغم أن القرب الجغرافى لا تأثير له على تجارة مصر الخارجية، إلا أنه يعد عنصراً مؤثراً على تكاليف النقل ومن ثم تكلفة السلعة النهائية.

الأوقيانوسية:

وقد جاءت فى المركز الثامن بين أسواق الواردات المصرية حيث بلغ إجمالى قيمة وارداتها إلى مصر نحو ٢٤٥٣ مليون جنيه أى ما يوازى ٣,١% من إجمالى الواردات التى تستقبلها الأسواق المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤.

وتعد استراليا ونيوزيلندا هى أهم الدول الوقيانوسية الموردة لمصر حيث بلغت وارداتها إلى مصر بما قيمته ٢٤٤٩ مليون جنيه أى نحو ٩٩,٨% من واردات الأوقيانوسية إلى مصر عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ تدنى نسبة تجارة الواردات المصرية من دول الأوقيانوسية نظراً لموقعها الجغرافى المتطرف فى نصف الكرة الجنوبى، لذا تقتصر الوارد منها على سلع استراتيجية ملحة تحتاج إليها الأسواق المصرية وخاصة السلع الغذائية كالقمح ودقيقه والذرة واللحوم.

أفريقيا غير العربية:

وقد جاءت فى المركز التاسع بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ إجمالى قيمة وارداتها إلى مصر نحو ٦٨١ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٩% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤.

ورغم القرب الجغرافى وريادة مصر السياسية للقارة إلا أن القارة لا تمثل مصدراً رئيسياً للواردات المصرية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود خطوط طرق نقل ومواصلات جيدة تربط مصر بدول القارة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن معظم الدول الأفريقية دول نامية شأنها فى ذلك شأن مصر ولا تنتج السلع التى تحتاج إليها الأسواق المصرية وخاصة الآلات ومنتجات الحديد والصلب المختلفة والقمح ودقيقه.

وتصدرت كل من زامبيا ومالاوى وجمهورية جنوب أفريقيا القارة الأفريقية من حيث وارداتها إلى الأسواق المصرية، حيث أسهمت هذه الدول بما قيمته ٤٧١ مليون جنيه أى نحو ٦٩,٢% من إجمالى الواردات المصرية من القارة وذلك عام ٢٠٠٤.

أمريكا الوسطى:

احتلت المركز الحادى عشر والأخير بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ إجمالى وارداتها إلى مصر بنحو ٢١ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٠٣% من إجمالى الواردات المصرية من العالم الجديد وذلك عام ٢٠٠٤.

وتأتى جواتيمالا على رأس دول أمريكا الوسطى الموردة إلى مصر حيث بلغ إجمالى قيمة وارداتها إلى مصر ما قيمته ٥ مليون جنيه أى نحو ٢٣,٨% من إجمالى واردات دول أمريكا الوسطى إلى مصر.

سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية:

اتفاقية الجات GATT أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tarrifs and Trade هى معاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية، وقد أبرمت هذه المعاهدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بتوقيع نحو ٢٣ دولة فى جنيف بسويسرا فى عام ١٩٤٧ – ليبدأ سريانها فى أول يناير سنة ١٩٤٨.[37]

وتهدف اتفاقية الجات إلى زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية، ورفع مستوى الدخل القومى الحقيقى، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والعمل على رفع مستوى المعيشة، وتشجيع حركة رؤوس الأموال، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية، وإنتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

وقد بلغ عدد الدول المشتركة فى اتفاقية الجات نحو ١١٧ دولة، وإن كان هذا العدد قابلاً للزيادة نظراً لمحاولات بعض الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية. والجدير بالذكر أن مصر قد انضمت إلى اتفاقية الجات فى عام ١٩٧٠.

---

[37] اتحاد الصناعات المصرية، إدارة البحوث والدراسات: التقرير السنوى ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٥، ص٥٣.

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر للاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وجداول تعهدات مصر فى مجال السلع والخدمات. وقد تضمنت الاتفاقات المشار إليها العديد من الاتفاقيات الهامة منها:

- اتفاق للتجارة المتعلقة بمعايير الاستثمار
- Trade Related Investment Measures (TRIMS)
- الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات
- General Agreement on Trade in Services (GATS)
- اتفاقاً للجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية
- Trade Related Intellectual property Rights (TRIPS)

فضلاً عن الكثير من الاتفاقيات التى تغطى الجوانب الاقتصادية فى العالم [38] والتى منها اتفاقات تدابير الصحة الحيوانية والصحة النباتية وقواعد المنشأ وغيرها من الاتفاقيات، وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقيات من موقع التبعية وليس من موقع المنافسة، وانضمت مصر إلى

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) والتى نشأت عام ١٩٩٤، وتتولى هذه المنظمة أربع وظائف رئيسية هى: الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى وأى اتفاقات يتفق عليها مستقبلاً، وأن تعمل كمحفل أو جهاز للتفاوض بين الدول الأعضاء حول الأمور التى تغطيها الاتفاقات وأى قضايا جديدة تدخل تحت ولايتها ويتفق على إجراء مفاوضات حولها وتسوية الخلافات والمنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء فى المنظمة دورياً، وهذه الاختصاصات كما هو واضح تنتقص من حقوق السيادة الاقتصادية للدول خاصة النامية، ومن بينها مصر، وذلك لخضوع المنظمة كغيرها من منظمات العولمة لسياسات القوى الكبرى خاصة القطب الأمريكى.[39]

وقد تعرضت اتفاقية الجات الأخيرة للعديد من المناقشات، فقد ذهب البعض إلى القول بأن الاتفاقية الجديدة هى فى الأساس لصالح الدول الصناعية المتقدمة التى يتوقع أن ترتفع مكاسبها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، فى حين أن الدول النامية ستحقق خسائر تتفاوت من منطقة إلى أخرى، بينما يرى البعض الآخر أن اتفاق الجات الأخير يمكن أن يحقق مكاسب صافية للدول النامية وللدول المتقدمة فى آن واحد، نظراً لما سوف تحدثه الاتفاقية من آثار توسعية فى التجارة العالمية ومن ثم انتعاش اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة وإخراجها من حالة الركود الحالية، ومن ثم زيادة طلبها على صادرات الدول النامية.

---

[38] Leichenko, R., Export, Employment and production, Economic Geography, V.76, No.4., pp 303-326

[39] مدحت أيوب: قضايا فى الاقتصاد المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٦-٩٧.

ويمكن رصد بعض الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاق الجات الأخير على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وذلك من خلال استعراض دراسة بنك مصر، وأهم هذه الآثار هى[40]:

الآثار الإيجابية لاتفاقية الجات:

١) انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ومن بينها مصر، حيث يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستؤدى إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولى ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومى فى معظم بلدان العالم ولا سيما فى الدول الصناعية المتقدمة التى تعانى فى الوقت الراهن من كساد وركود حاد. حيث تشير التقديرات الأولية إلى زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التى ستنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية. فإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمى وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد والتى تعانى منها منذ بداية التسعينيات مما يعود بالخير على البلاد النامية ومن بينها مصر، ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادى فى الدول الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية، فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.

٢) زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية ومن بنيها مصر إلى أسواق الدول المتقدمة، حيث انطوت الاتفاقية الأخيرة على عدد من الإجراءات سوف تتيح إمكانية أكبر نسبياً لصادرات الدول النامية من السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة فى النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجياً، مثل الإلغاء التدريجى للدعم المتقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجى لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة.

٣) انتعاش بعض قطاعات الإنتاج فى الدول النامية ومن بينها مصر، حيث اشتملت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التى ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلى حيث يعمل تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدى إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلى وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك زيادة الإنتاج فى تلك الدول.

٤) قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية أثراً إيجابياً على انتعاش بعض المنتجات الزراعية فى الدول النامية التى تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء

---

[40] يمكن الاطلاع على مزيد من هذه الآثار فى:

أ – بنك مصر: النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الثانى، القاهرة ١٩٩٣

ب- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مصرف قطر المركزى، الدوحة ١٩٩٦، ص ص ١٨١-١٨٢

الدعم تدريجياً يؤدى إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محلياً، وبالتالى تحفيز المنتجين الزراعيين فـى الدول النامية ومن بينها مصر على إنتاجها.

٥) كما أن تحرير التجارة فى الخدمات سيتيح للدول النامية ومن بينها مصر إمكانيـة الحـصول علـى التكنولوجيا الحديثة فى مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلـك أن انخفـاض تكلفـة العمالة فى الدول النامية ستؤدى بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهـم محل الأجانب فى إدارة تلك المكاتب.

٦) زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الدول النامية، فمما لا شك فيه أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدى إلى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدى إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية فى أداء المشروعات فـى الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. فعادة ما يؤدى العمل فى ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة وهذا على درجة عاليـة مـن الأهميـة بالنـسبة للمشروعات فى الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلى والحصول علـى حـصة مـن الأسواق الخارجية، الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة اضطرار الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادى وفقاً لتوجيهـات النظـام الاقتـصادى العـالمى الجديد.[41]

الآثار السلبية لاتفاقيات الجات:

١) الإلغاء التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية سيؤدى إلى ارتفـاع أسـعار استيراد الغذاء فى الدول النامية ومن بينها مصر، وما ينتج عنه مـن آثـار ضـارة علـى ميـزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية – وبالنظر إلى كون مصر دولة مستوردة صافية للغـذاء خاصة القمح والزيوت الغذائية ومنتجات الألبان، فمن المتوقع أن تؤدى التزامات الـدول المـصدرة بخفض الدعم الزراعى إلى ارتفاع أسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية، والجدير بالذكر أن مصر تحصل من الولايات المتحدة على حوالى ٢ مليون طن قمح بأسعار مدعمة فى إطار البرنامج الأمريكى لدعم الصادرات الزراعية بمتوسط دعم حوالى ٣٠ دولار للطن، وقد التزمـت الولايـات المتحدة بخفض الدعم المقدم للقمح بنسبة ٦١% يليها كندا بنسبة ٤٧% من الاتحاد الأوروبى بنـسبة ١٧%[42]

٢) صعوبة تصدى الدول النامية ومن بينها مصر لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفـة أقـل وبجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذى قد يساهم فى حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

---

[41] المرجع السابق، ص ١٨٧.

[42] Saad, Z.N., poverty in Egypt, Human needs and Institutional capacities, Lexington Books, London, p.262.

ومن الصناعات التى ستتأثر كثيراً بتطبيق اتفاقيات الجات صناعة الأدوية، والسلبيات التى تتعرض لها مصر من جراء هذه الاتفاقيات أكثر من إيجابياتها حيث أنها تؤكد أهمية فتح الأسواق وإزالة الحـواجز ممـا يترتب عليه عدم حماية المنتج المحلى، وإن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً للمنتجات الدوائية المطابقة للمواصفات العالمية، وتكون المنافسة مفتوحة للجميع، وتحظر الاتفاقيات السياسات التفضيلية وكذلك تقليـد أو إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة إلا بعد مضى عشرين عاماً تطبيقاً لمبدأ حقوق الملكية الفكريـة سواء فى شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو معدلة لتطبيق طرق تصنيع أكثـر تقـدماً أو اختراع تقنية جديدة عالية، ويتم هذا فى غياب وجود استراتيجية علمية وعملية دوائية على المستوى الوطنى أو القومى، تعتمد على الاهتمام المشترك بدعم وتطوير البحوث الدوائية وتسهيل عمليـة نقـل التكنولوجيـا الحديثة فى صناعة الدواء وربط مراكز البحث العلمى بمراكز الإنتاج، واستغلال الطاقات الطبيعية المنتـشرة فى البلدان العربية، أو تفعيل إقامة سوق مشتركة عربية للتصدى للسلبيات التى ستتعرض لها المنطقة العربية فى مجال الأدوية.

٣) تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً الأمر الذى قد يؤدى إلى آثار سلبية عليها، وخاصة فيما يتعلـق بقـدرتها علـى تصريف هذه المنتجات فى بيئة عالمية أكثر تنافسية.

٤) تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نـسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد مـن زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

حيث يؤدى إلغاء نظام الحصص فى إطار اتفاقيات الجات خاصة بالنسبة لمجموعة المنـسوجات إلـى تأثير سلبى على الصناعة المصرية لاحتدام المنافسة بين مصر التى تدخل ضمن صـغار المـصدرين ودول نامية أخرى كالهند وباكستان وأندونيسيا التى يفوق إنتاج وحجم صادرات أى منها نصيب مصر من التجـارة فى هذا القطاع، علماً بأن الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى كانت دون الحصص المـسموح بهـا، وهذا يؤدى فى النهاية إلى الحد من صادرات الدول غير القادرة على المنافسة الدولية ومنها مـصر والتـى كانت الحصص الممنوحة لها فى أسواق الدول المتقدمة بمثابة ضمان حد أدنى من التصدير لها حتى وإن لـم تكن قادرة على استنفادها بالكامل.

٥) قد يؤدى الانخفاض التدريجى فى الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامـة فـى الدول النامية أو عدم تنامى الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، مما يؤدى إلى زيـادة الضرائب وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثـار سـلبية على تكلفة الدول المتقدمة فى مجال تجارة النقل والاتصالات والخدمات المصرفية وخدمات التـأمين والملاحة والطيران المدنى مما قد يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

٦) كما أن السياسات الزراعية التى تتبعها كثير من الدول المتقدمة ومنها السياسة الزراعيـة المـشتركة التى يطبقها الاتحاد الأوروبى تضع العديد من القيود والاشتراطات التى تمثـل عائقـاً أمـام تنميـة الصادرات المصرية التى تواجه ما يمكن تسميته بالحمائية الجديدة والتى تتضمن تحايلاً على تطبيـق مبادئ النفاذ للأسواق وتحرير التجارة، ومن المتوقع أن نتيجة التخلص من إجراءات حماية الزراعة فى البلدان المتقدمة أن يحدث انخفاض فى معروض السلع الزراعية مما يرفع سعرها فى الأسـواق العالمية، والسلع المرشحة أكثر لهذا الارتفاع هى الألبان واللحوم والقمح، بينما سلع الـدول الناميـة كالأرز والسكر لن يكون لها هذا الخطر من الارتفاع، والاتجاه إجمالاً أن الدول المستوردة الـصافية للغذاء ستكون هى الخاسرة فى نظام الاقتصاد العالمى المحرر، مما يـنعكس فـى عجـز مـوازين المدفوعات والموازنات العامة بسبب ضعف مرونة الطلب السعرية على هذه السلع.

٧) تدين الجات استخدام إعانات التصدير وتطالب الدول الأعضاء بالكف عن تقديم أى شكل من أشـكال إعانات التصدير سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأى منتج [43] أما بالنسبة لتـصدير المواد الأولية فالأصل أن تتفادى الدول منح إعانات تصدير لكنه فى حالة اللجـوء إليهـا يجـب ألا يترتب عليها الحصول على نصيب غير عادل من التجارة الدولية لهذا المنتج.

إلا أنه يحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية ما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية وعلى الأخص الدول الصغيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار وتنتمى مصر إلـى هـذا النوع من الدول، ومن أهم تلك التدابير[44]:

- إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجى للدعم المقـدم للمنتجين الزراعيين والذى سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التى تستوردها مـن الدول المتقدمة، فى شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.
- استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية إلـى الـدول المتقدمة سيتيح للدول الصغيرة إمكانية أكبر فى نمو حصصها التصديرية مـن هـذه المنتجـات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى مثل كوريا والبرازيل أو بالدول الأقل نمواً مثل الفلبين.
- تعطى الاتفاقية الأخيرة للدول الصغيرة فترة أكبر فى تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية وبالتالى إمكانية أكبر فى التكيف مع الأوضـاع الجديـدة وتعـديل هياكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى، فهى تعطى للدول الصغيرة فترة تزيد علـى خمـس سنوات وتصل إلى عشر سنوات فى سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتـالى يمكنهـا دعـم منتجاتهـا

[43] Balassa, B., & Sharpaston, M., Export subsides by Developing countires Issues of policy, world Bank Staff wirking papers, No.238, Washington D.C 1976, pp. 2-3

[44] بنك مصر: النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

التصديرية وعدم فرض إجراءات منح الإغراق فى وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

ومن الاتفاقيات التجارية والتى يمكن أن تؤثر على تجارة مصر الخارجية تلك الاتفاقية التى وقع عليها مسئولون على مستوى عال من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة فى نهاية عام ٢٠٠٥ [45] وهذه الاتفاقية التجارية تسمح للمنتجات الإسرائيلية المصرية بدخول السوق الأمريكية دون رسوم، فى خطوة أخرى نحو اتفاق تجارة أوسع فى الشرق الأوسط.

وتنشئ هذه الاتفاقية مناطق صناعية مؤهلة (كويز) داخل وحول محافظتى القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس. وسيكون بإمكان المنتجات المصنعة هناك دخول السوق الأمريكية دون رسوم طالما أن ١١,٧% على الأقل من المواد الخام مستوردة من إسرائيل.

وقد صبغت الكويز على غرار برنامج سابق وقعته واشنطن مع الأردن عام ١٩٩٨. وتهدف المناطق الصناعية المؤهلة التى أقراها الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٨ إلى تشجيع اندماج إسرائيل الاقتصادى فى العالم العربى. لكن كثيراً من المنتقدين هناك يقولون: أن غرضها الحقيقى هو فرض التعاون التجارى مع إسرائيل على الشعوب العربية الرافضة والمخاطبة بسبب الاحتلال الإسرائيلى لأراض عربية، المعاملة الإسرائيلية السيئة للفلسطينيين.

وأتهم منتقدو الاتفاق الذى وقع فى الولايات المتحدة باستخدام التجارة لأهداف سياسية، وحذروا - استناداً إلى التجربة الأردنية - من أن الاتفاقية لن تحقق الفوائد الموعودة للصناعة المصرية.

وقال الممثل التجارى الأمريكى روبرت زوليك فى بيان للإعلان عن الاتفاق الأسبوع الماضى "هذا أهم اتفاق اقتصادى بين مصر وإسرائيل فى عقدين، إنه نتيجة ملموسة وعملية لخط لرئيس الأمريكى بوش لتشجيع علاقات تجارية أمريكية مع الشرق الأوسط[46].

وترى واشنطن أن نموذج الكويز الذى استحدثته فى اتفاق التجارة مع الأردن وإسرائيل كان ناجحاً، لأن أكثر من ٣٥ ألف فرصة عمل توفرت داخل المناطق الصناعية المؤهلة فى الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن فى مراجعة لحالة هذا البلد فى سبتمبر ٢٠٠٤ يقول البنك الدولى: "النمو الاقتصادى الأخير لم يترجم إلى زيادة متساوية فى توفير فرص العمل أو تقليل الفقر، وأضاف البنك مازالت معدلات البطالة تصل إلى ١٥% والعمل فى وظائف أقل من المؤهلات مرتفعة، وتقنين بؤر الفقر المدقع على حالها"

ويتفق كثير من المحللين وجماعات التنمية على أنه بينما أعطى الاتفاق الأخير للولايات المتحدة مع الأردن وإسرائيل إمكانية الحصول على العمالة العربية الرخيصة فإنه فشل فى خفض البطالة، ويدفعون بأن الاتفاقية تسبب أيضاً فى انتهاكات عمالية واسعة النطاق، بينما عززت شوكة رجال الأعمال التنمية المحلية.

---

[45] وقع الاتفاق وزير التجارة الخارجية والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد، ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت فى احتفال حضره الممثل التجارى الأمريكى رمبرت زوليك.

[46] www.ips-inter press servuce 2006, pp1-5.

وفى بيان على موقعها على الإنترنت أكدت الجماعة المصرية لمناهضة العولمـة مجـدداً المخـاوف الشعبية من أن الاتفاق سيعود بالفائدة فقط على رجال الأعمال المصريين الذى يهيمنون بالفعل على الحكومة، وذكر البيان بأن هذا الاتفاق يسوق باسم مصر وبحجة إصلاح الاقتصاد القومى، ولكن هذا دليـل علـى أن لرجال الأعمال اليد العليا فى هذا النظام.[47]

سابعاً: مستقبل تجارة مصر الخارجية:

يعتمد مستقبل تجارة مصر الخارجية فى المقام الأول على قضية التصدير والتى تعتبر القضية الأولـى والركيزة التى يترتب عليها معدلات النمو، أو معدلات التضخم والبطالة وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضـافة إلى قوة التأثير السياسى.

وتعتبر قضية التصدير الآن مسألة حياة أو موت لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة القدرة علـى التصدير لأسواق العالم الخارجى، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطنى فى البلـدان التـى تحقق معدلات نمو مرتفعة. وبدون نجاح التصدير تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة، وتضعف الآمـال فى إحداث تحسن جاد فى مستويات حياة الأفراد وتلك هى أخطر التحديات التى تواجه مصر.

ومعظم الدول النامية التى أصبحت دولاً ذات وزن دولى يعتد به هى الدول التى أولت قضية التصدير أهمية قصوى.

وعند تعرضنا لدراسة مستقبل تجارة مصر الخارجية فى البداية سوف نتعرض لدراسة أهم المشكلات التى تواجه الصادرات المصرية، ثم نتبعها بدراسة أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى تسهم فى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وأخيراً سوف نتناول استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية.

(أ) المشكلات التى تعوق نمو الصادرات المصرية:

تتعرض الصادرات المصرية إلى العديد من المشكلات التى تواجه عملية الإنتاج والتصدير، مما يعوق أداءها ويضعف كفاءة مؤسساتها الإنتاجية ومن ثم يؤثر سلباً على قطاع التصدير. ولمواجهة هذه المـشكلات لابد من تحديدها بشكل دقيق أولاً والتعرف على أسبابها حتى يتم العمل على حلها ثانياً.

وأهم المشكلات التى تعوق تنمية الصادرات المصرية هى:

١) عدم القدرة على وضع مواصفات قياسية محددة للسلع المصرية، فهذه المشكلة تضعف قدرة مـصر التصديرية، حيث أن تطوير مواصفات قياسية محددة للسلع المصرية سواء استهدفت السوق المحليـة أم السوق الدولية (سلع للتصدير) يعنى أن كل سلعة تنتج فى مصر تكون قابلة للتـصدير. إن قـصر مواصفات قياسية على السلع المنتجة بهدف التصدير وإهمال السلع المنتجة للـسوق المحليـة يـضر بالصادرات المصرية حيث إن هناك احتمالات كبيرة لتسرب بعض هذه الـسلع المحليـة (المنتجـة

---

[47] www.ips-inter press, op.cit., pp3-4

للسوق المحلية) والتى لا تحمل مواصفات قياسية محددة إلى السوق الخارجية ومن ثم تفقد الصادرات المصرية سمعة طيبة هى فى أمس الحاجة للمحافظة عليها وتدعيمها، فعلى سبيل المثال تم تخصيص مساحات من الأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل التى سيتم تصديرها إلى أوروبا، حيث تم مراعاة الاعتبارات البيئية والصحية وتوضع حدود لاستخدام المخصبات والمبيدات والمنشطات الهرمونية بشكل آمن، فى حين أنه لا تتوافر الرقابة ذاتها إذا ما تعلق الأمر بإنتاج المحاصيل الزراعية الموجهة للسوق المحلية. فى ظل هذه التفرقة بين ما ينتج للتصدير وما ينتج للسوق المحلية فلن يكون مستغرباً أن يستهدف المنتجون السوق المحلية لما يحققونه فيها من أرباح مرتفعة دون أدنى التزام بمواصفات قياسية قد تكون مكلفة إنتاجياً من وجهة نظرهم، ومن ثم يصبح الإقبال على أو استهداف السوق الخارجية أمراً غير مرغوب فيه من قبل المصدرين مما يضعف قدرة مصر التصديرية. كما يصبح التصدير متوقفاً على وجود فائض إنتاجى (أخذاً فى الاعتبار ضعف نمو معدلات الإنتاج المصرى) حيث تعطى الأولوية للسوق المحلية.[48]

٢) فرض ضريبة المبيعات أو تعريفات جمركية على المعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة السلعة، وفقدانها الميزة التنافسية فى السعر وهو أحد الأسباب التى تجعل السلعة المصرية غير قادرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية، ولذلك من الضرورى إعادة النظر فى موضوع الأثر السلبى لضريبة المبيعات ومحاولة تخفيض التعريفات الجمركية على المعدات الرأسمالية، وزيادة تطوير أنظمة السماح المؤقت والدروباك تشجيعاً للصادرات، حيث يتم سرعة رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات السابق تحصيلها على الخامات أو المكونات الداخلية فى السلع المصدرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب بوجه عام وليست ضريبة المبيعات فقط هى أحد المشاكل الرئيسية التى تواجه المصدرين بسبب المغالاة فى تقدير الأرباح التى يحققونها وإهدار الدفاتر التى يمسكونها وعدم ملاءمة نسب الربح التى يحاسبون عليها والمبالغة فى تقدير حكم أعمالهم. الأمر الذى أدى إلى مطالبة المصدرين بضرائب قد تفوق قيمة الأرباح المحققة مما ترتب عليه إحجام المصدرين عن زيادة نشاطهم التصديرى.

٣) تعدد الجهات المسئولة عن رقابة الصادرات والواردات فى الموانى المصرية، مما يؤدى إلى تعدد الإجراءات واستغراق الوقت والجهد والمال فى إنهاء الإجراءات التصديرية، وبالرغم من أن الدولة اتخذت بعض الإجراءات لتقليص عدد جهات الرقابة على الصادرات، إلا أن الأمر يستلزم المزيد من تبسيط الإجراءات والتى يمكن أن تتم فى مواقع الإنتاج.

---

(48) طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية، المؤتمر السنوى الرابع "تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية"، كلية التجارة ببنها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بنها ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠٣، ص٦٥٩.

٤) طول الإجراءات المتعلقة بعمليات التصدير، مما يفضل معه تطبيق نظام الرد المباشر والذى يتم باعتماد قوائم ببعض المنتجات التصديرية تحدد فيها مواصفات الأصناف عند التصدير والمواد المستوردة المستخدمة فى تصنيعها ونسبتها وأوزانها، وما يستحق من ضرائب جمركية وضرائب مبيعات عند التصدير بحيث تصرف المبالغ المستحقة عند تقديم الطلب المستوفى للمستندات.

٥) ارتفاع تكاليف خدمات النقل البحرى بالموانى المصرية عن مثيلاتها فى الخارج مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة السلعة المصدرة وبالتالى عدم قدرتها على المنافسة الخارجية، مما يستلزم تطوير وتحسين خدمات النقل البحرى بما يؤدى إلى تخفيض تكاليفها.[49]

٦) عدم وجود فائض فى الإنتاج للتصدير وخاصة فى السلع الزراعية نتيجة للزيادة المستمرة فى الاستهلاك المحلى، وهو ما يثير المفاضلة بين سياسة "تصدير الفائض" أو "الإنتاج من أجل التصدير" وقد ظهر ذلك فى إضعاف مركز مصر التنافسى فى صادراتها من القطن طويل التيلة الممتاز، وأسفر عن فقد العديد من الأسواق الخارجية نتيجة تدهور المحصول من جهة، وزيادة استهلاك المغازل المحلية من جهة أخرى، كذلك يجب تحديد استراتيجيتنا القادمة من خلال المفاضلة بين "استراتيجية الإنتاج للتصدير" أو "استراتيجية الإحلال محل الواردات" أو القدرة على التوفيق بين الاستراتيجيتين معاً.

٧) ارتفاع تكلفة الصادرات وعدم تلاؤمها مع مستوى الجودة المطلوبة، وترتبط هذه المشكلة بسياسة تسعير منتجات قطاع الأعمال العام، وبتكلفة الأجور وعدم تناسبها مع الإنتاجية، مما يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، ومن ثم عدم القدرة على التصدير بأسعار تنافسية.[50]

٨) وجود سياسة حمائية للمنتجات المصرية، أدت إلى عدم الاهتمام بالارتفاع بجودة المنتجات للخروج بها للمنافسة العالمية، بالإضافة إلى أن حماية المنتجات المحلية فى السوق المحلى من منافسة المنتجات المستوردة، قللت الحافز على الابتكار والتجديد وإهمال عناصر الجودة والكفاءة.

٩) سيطرة الدولة على القطاع الإنتاجى منذ قيام حركة التأميمات فى الستينيات وما أتبعته الدولة من سياسة تسعير المنتجات، وبالتالى فكانت الدولة هى المنتج الوحيد، والشعب المصرى هو المستهلك الوحيد، مهما كانت رداءة المنتج، مع انخفاض الدخول، فكان انخفاض أسعار المنتجات ضرورة لتسويقها، مما أثر على عنصر الكفاءة فى معظم القطاعات الصناعية.

١٠) عدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية وفرص التصدير وأذواق الشعوب الأخرى ورغباتهم، ونوعية المنتجات التى يفضلونها، والنظم الجمركية والقوانين وغيرها وتلك مسئولية مكاتب تمثيل التجار بالخارج والتى بدأت مؤخراً ن تعى دورها ونتيجة لصغر حجم المشروعات التى

---

[49] عصام الدين الأحمدى: نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتها، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة ٣٩، العدد الثانى، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ٥٦-٥٧.

[50] المجالس القومية المتخصصة: تنمية الصادرات وترشيد الواردات، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة ١٦، القاهرة ١٩٩٥/١٩٩٦، ص٢٤٥.

تقوم بالتصدير فإن الخبرة بالدراسات التسويقية تكاد تكون محدودة للغاية، فالمصدر المصرى يعتمد فى الغالب على خبراته الشخصية وتجارب خاصة، فليس لديه معلومات كافية عن أسواق الدول الأجنبية سواء بالنسبة لطلب هذه الأسواق للسلع المصرية، أو وجود سلع منافسة لها فى هذه الأسواق. علاوة على ذلك عدم كفاية الجهود الترويجية التى تبذلها أجهزة تنمية الصادرات والتجارة الخارجية.

(١١) الاعتماد على الحصول على النقد الأجنبى من الخدمات مثل السياحة والمرور من قناة السويس وتحويلات المصرين العاملين بالخارج بدلاً من الحصول على النقد الأجنبى من النمو المتواصل للصادرات.

(١٢) عدم الاهتمام بالتوسع فى الصادرات غير التقليدية والتى تعد مصدراً مضموناً للنقد الأجنبى لأية دولة.[51]

(١٣) عدم تطوير السلع المعمرة بالقدر الكافى بما يتلاءم مع الظروف والمستجدات العالمية، ويأتى ذلك من اعتماد التصدير خلال المرحلة السابقة على أسواق أوروبا الشرقية، التى تختلف عن أسواق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة من حيث مستوى الجودة والأذواق والمواصفات المطلوبة للسلع المصدرة.

(١٤) اعتماد المصدر المصرى على بناء علاقات تجارية مع أسواق تقليدية معينة لتصدير سلع معينة وعدم اللجوء إلى المخاطرة فى اقتحام أسواق جديدة لسلع ومنتجات جديدة.

(١٥) بعض الصادرات المصرية عبارة عن صادرات صناعية وهذه الصادرات أصبحت تعانى الآن من ارتفاع تكاليف إنتاجها، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع تلافياً للخسائر والاتجاه بها إلى السوق المحلية ومن ثم فقدان الأسواق الخارجية لهذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عملية التصدير [52] إلا أن السوق المحلية قد لا تستطيع استيعاب إنتاج جميع هذه السلع ذو التكلفة الإنتاجية العالية مما يؤدى إلى وجود فائض سلعى تام الصنع فى بعض القطاعات النوعية التابعة للقطاع الاقتصادى الواحد.[53]

(١٦) عدم توافر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وانخفاض مستوى جودتها مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة التالف والفاقد ليصل فى بعض الصناعات إلى ثلاثة أو أربعة أمثال النسبة العالمية المتعارف عليها "هذا علماً بأن معظم الوحدات الإنتاجية التى تسيطر على المواد

---

[51] منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ١٦٤-١٦٥.

[52] نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ السنة ٨٠، القاهرة يناير/إبريل ١٩٨٩، ص١٤٧.

[53] نبيل الحسينى النجار: معوقات التصدير وحتمية التصدى لها، إدارة الأعمال، العدد ٣٧، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٧.

الخام شركات تابعة للقطاع العام أو شركات حكومية (معظم شركات الغزل المصرية تابعة للقطـاع العام[54] – وحدة دباغة الجلود تابعة للقطاع العام – الشركة الحكومية المستوردة للخشب فى مصر).

١٧) الارتفاع المستمر فى تكاليف النقل الداخلى والخارجى مما يـؤدى إلـى ارتفـاع التكـاليف التسويقية وبالتالى انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير. فارتفاع أسعار نولـون الشحن سواء البحرى أو الجوى خصوصاً تلك التى تتم على الشركات الوطنية [55] من شأنه أن يعوق تنمية الصادرات المصرية – بالإضافة إلى ذلك لا توجد خطوط منتظمة مباشرة للشحن بين مـصر وبعض الدول العربية والأفريقية مما يدعو إلى ضرورة الشحن عن طريق إحدى الموانى الأوروبية، وهذا بالطبع يؤدى علاوة على طول المسافة إلى تعدد مستندات الشحن وعمليات النقل والتفريغ ممـا يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع تكلفة النقل.

١٨) التقادم التكنولوجى لمعظم الوحدات الاقتصادية العاملة مما يضعف قدرتها على إنتـاج سـلع ذات جودة عالية قادرة على منافسة السلع المعروضة فى الأسواق الخارجية.

١٩) قصور نظام تمويل الصادرات المصرية من حيث[56]:

- معاناة البنوك التجارية من نقص الموارد المالية لخصم الاعتمادات المستندية أو الأوراق التجارية خاصة مع انعدام التسهيلات الحكومية لإعادة الخصم لتحويل الوراق التجارية إلى سيولة أو إعادة تمويل ائتمان الصادرات من قبل البنك المركزى.
- تركيز الائتمان فى الجهاز المصرفى مع صعوبة إقراض المشروعات الصغيرة والتـى تـشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص مما يؤثر على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة ويـضعف إمكانياتها عند التوسع للتصدير.
- إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات خاصة الصادرات غير التقليديـة نظـراً لارتفـاع درجة المخاطرة فيها وعدم كفاية الموارد لتغطية هذه المخاطر. ومن ثم غابت مؤسسات التمويل التى يمكن أن تدعم تنمية الصادرات المصرية.
- ضعف انفتاح الجهاز المصرفى على مؤسسات التمويل الأجنبية (الإقليميـة والدوليـة) ويرجـع إحجام البنوك عن استخدام مثل هذه التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات التصدير إلى عدم وجود ضمانات تغطية ملائمة.
- إنشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات دون توفير الموارد المالية الكافيـة والمناسـبة بـشروط ميسرة لتحويل الصادرات. لذلك يقوم البنك بمنح القروض للمصدرين بنفس القواعد والأسس التى تسير عليها البنوك التجارية دون تمييز أو تسهيل لتنمية الصادرات المصرية.

---

[54] الذى تحول إلى ما يعرف بقطاع الأعمال حالياً.

[55] الشعبة العامة للمصدرين، الاتحاد العام للغرف التجارية: مذكرة بشأن مشاكل التصدير، القاهرة ١٩٨٨، ص١٢.

[56] طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦٠-٦٦١

٢٠) يشكل نشاط التعبئة والتغليف أهمية خاصة للمنتجات التصديرية بـصفة عامـة والمنتجـات الغذائية المصدرة بصفة خاصة، حيث أن دخول الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية بصورة سليمة ومقبولة يستلزم تعبئتها وتغليفها فى عبوات قوية لتتحمل النقل والتداول، وأن تكون ذات مظهر جميل وجذاب للمستهلك الأجنبى وبما يوفر له سهولة الاستخدام. وحيث أن الإنتاج المصرى قد صمم فى الأغلب من أجل الاستهلاك المحلى محدود المطالب فى هذه الجوانب، فإن السوق المحلى تفتقـد إلى حد بعيد وسائل الإنتاج فى العديد من مستلزمات التغليف الحديثـة. وتعـانى معظـم الوحـدات الإنتاجية فى مصر وخاصة المنتجات الزراعية من الخضر والفاكهة من قصور فى وسـائل التعبئـة والتغليف اللازمة لتصدير الإنتاج للخارج [57] كما يحدث الفقد والتلف هنا نتيجة عدم كفاءة الأساليب المستخدمة فى التعبئة والتغليف، كما يحدث نتيجة المغالاة فى تجهيز المنتج أما بالتقـدير أو التلميـع وغيرها من العمليات الأخرى.[58]

بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التى تواجه تنمية الصادرات المصرية والتى سـبق عرضـها تبـرز بعض التحديات الخارجية التى تواجه الصادرات المصرية مما قد يؤثر سلباً عليها إذا لما تؤخذ هذه التحديات بعين الاعتبار ومن أهم هذه التحديات ما يأتى:

١- العولمة Globalization**:**

إن العولمة مفهوم يعضضه ثورة تكنولوجية عالمية معتمدة على مؤسسات اقتصادية كبرى، وتقوم على مقدمات رئيسية أساسها تحرير التبادل التجارى، وتحرير أسواق المال، وزيادة إنتاج المؤسـسات، وتطـوير سياسات التوزيع، والتغلب على العوائق التى تحول دون انسياب التجارة، وسرعة تحريك رؤوس الأمـوال، حيث يتم تداول أكثر من تريليون دولار أمريكى فى البورصات العالمية يومياً[59].

إن مظاهر العولمة من شأنها زيادة درجة الاعتماد بين الدول، وهذه الاعتمادية لها آثار عديـدة مـن أهمها: زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج وسرعة انتقالها بين الـدول (إيجابيـة وسلبية) وتزايد أهمية الاقتصاد الدولى كعامل محدد من عوامل النمو فى الـبلاد المختلفـة وزيـادة درجـة التنافسية فى الاقتصاد العالمى بدرجة أكبر من ذى قبل، وتعدى آثار السياسات الاقتصادية الداخليـة للـدول الصناعية والتأثير على باقى دول العالم.

---

[57] حازم الببلاوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية الـصناعية المـصرية، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، ص١٦٧

[58] National Academy of Sciences, food losses in Developing Countries, Washington, D.C., 1981, p.32

نقلاً عن: مجدى عبد الحميد السرسى: إنتاج الخضروات المصرية وتصديرها وإمكانية تطويرها دراسـة جغرافيـة، المجلـة الجغرافية العربية، العدد ٢٣، السنة ٢٣، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩١، ص١٤٨.

[59] Spero, J.E., The challenges of Globalization, the world Economic Development, Congress, Washington DC., September 1996, p2

نقلاً عن: طارق حسن عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦١.

إن تحدى العولمة يتمثل فى تأخر مصر – كغيرها من الدول النامية – عن إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لتتمكن من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٢ – التحديات المرتبطة بالجودة بشكل عام:

سواء كانت متعلقة بجودة السلعة أو الخدمة أو خدمات ما بعد البيع، فالمنافسة الشديدة الموجودة فى الأسواق العالمية تفرض على من يستهدف مثل هذه الأسواق أن يتبنى سياسات وإجراءات وعمليات إنتاجية تضمن جودة ما ينتجه وما يقدمه للأسواق الخارجية. حيث يتمتع المستهلك فى ظل العولمة بالقدرة على التسوق عبر وسائل الاتصال المتعددة والميسرة (كالإنترنت وغيره) ومن ثم سيحكم قراره – فى أغلب الأحوال – عنصران أساسيان هما الجودة كمفهوم شامل والسعر.

٣ – الثورة التكنولوجية والعلمية:

فما يشهده العالم الآن من تقدم تكنولوجى وعلمى غير مسبوق سوف يؤثر حتماً على طبيعة السلع المتداولة وطريقة تداولها. ومن ثم يصبح التركيز على الميزة التنافسية Competitive Advantage بمضمونها المعاصر أكثر أهمية من التركيز على الميزة النسبية Competitive Advantage حيث تقلص أهمية الميزة النسبية كما تمنحها الطبيعة للإنسان بالمقارنة بالميزة التنافسية التى تخلقها وتعقدها الثورة التكنولوجية والعلمية [60]

٤ – التكتلات الاقتصادية:

مع تزايد حركة المتغيرات الدولية التى يشهدها العالم تزداد معها بدرجة غير مسبوقة الحرية والمنافسة الاقتصادية والتعاون بين المتنافسين، ومن أهم هذه المتغيرات ظهور التكتلات الاقتصادية الكيانات العملاقة على غرار تكتل (نافتا) الذى يضم دول أمريكا الشمالية، "الاتحاد الأوروبى" الذى يضم جميع دول أوروبا بشرقها وغربها وتكتل "الآسيان" العملاق الذى يضم دول النمور الأسيوية، وغيرها.

ولا شك أن قيام هذه التكتلات يؤدى إلى تغيير اتجاه ونمط التجارة الخارجية إذ تزداد التجارة بين دول التكتل الواحد نظراً لتفضيل منتجات أعضائه على غيرها، وبالتالى الإضرار بالواردات الخارجية، الأمر الذى يثير مخاوف جميع الأطراف الدولية المتعاملة مع دول التكتلات خاصة الدول النامية ومنها مصر، كما أن توحيد المواصفات الفنية داخل دول التكتلات يفرض على الأطراف الأخرى ومنها مصر الالتزام بمواصفات واحدة محددة بدلاً من عدة مواصفات.

وتجتاح الأسواق التجارية الدولية المخاوف من تزايد عدد التكتلات الاقتصادية، وتتمثل هذه المخاوف فى احتمال تفسير قواعد "الجات" بما يخدم مصالح الدول أطراف هذه التكتلات.

---

(60) عبد العزيز الشربينى: مشاكل مصر المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص١٣٨.

(ب) أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى تسهم فى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية :

يشير تطور الهيكل السلعى للصادرات المصرية إلى أن انخفاض الصادرات السلعية يرجع أساساً إلى تراجع حصيلة الصادرات غير البترولية والتى تصل إلى ٤٠% من إجمالى الصادرات عام ٢٠٠٤م، الأمر الذى تظهر معه ضرورة التركيز على المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى تسهم فى ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية و بصفة خاصة الصادرات السلعية غير البترولية .

١- المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية:

وأهم هذه المنتجات هى[61]:

(١)المنتجات السلعية الزراعية:

- القطن الخام: تعد الأقطان المصرية من أهم المنتجات التى تتمتع بميزة نسبية كبيرة فى الأسواق العالمية وخاصة القطن طويل التيلة وطويل الوسط، ويتوقع زيادة الطلب العالمى على الأقطان بمعدلات أكبر فى المستقبل.
- الأرز المبيض: تتمتع مصر بميزة نسبية فى إنتاج الأرز المصرى ولاستمرار تمتعها بتلك الميزة تم وضع سياسات عامة قصيرة وطويلة الأمد خاصة بزراعة وتسويق وتجارة الأرز تتلخص الخطة قصيرة الأمد فى معالجة بعض المشاكل التى يتعرض لها الأرز فى الموسم الزراعى الحالى، أما الخطة طويل الأمد فتضع فى حسابها سياسة التحرر الاقتصادى الكامل فى ظل اتفاقية(الجات) إلا أننا نلاحظ أن السعر العالمى للأرز غير متسم بالمنافسة الكاملة حيث تتحكم فى تحديد سعره ولو بدرجة معينة دول جنوب شرق أسيا باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للأرز فى العالم، لذا تعتمد هذه الخطة على سياسات عامة فى مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير.
- الفاكهة الطازجة: تتمتع مصر بإمكانيات متميزة للتوسع فى إنتاجها من الفاكهة الطازجة، وتعد الدول الأوربية و خاصة المملكة المتحدة وألمانيا فى الغالب أهم أسواق الفاكهة المصرية، وتتضمن المنتجات الجديدة والتى يمكن زيادة الطلب عليها من خلال تفضيلات المستهلك – المانجو والنكتارين والعنب.
- الخضر الطازجة: يمكن زيادة الإنتاج والميزة النسبية من الخضر الطازجة بخفض الفاقد من الخضر فى مراحل الإنتاج والتسويق، كما يمكن التوسع فى الزراعات المحمية تحت الأقبية أو الصوب البلاستيكية التى يمكن من خلالها توفير المنتج من الخضر فى موسم الشتاء، وتوفير مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات, والمواد اللازمة للتعبئة والتغليف والنقل والتخزين

---

[61] عصام الدين الأحمدى: نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٨.

وإعفائها من الجمارك، وقيام الأجهزة المعنية بتنمية الصادرات بعمل دراسات سـوقية وسـلعية لبيان الفرص التصديرية وزيادة الميزة التنافسية واحتياجات الأسـواق ومواعيـدها وأسـعارها ومواصفاتها، هذا فضلا عن توفير وسائل النقل الجوى والبرى والبحـرى وتبـسيط إجـراءات التصدير.

- النباتات الطبية والعطريـة والزهـور: تتمتع هذه المحاصيل بميزات نسبية طبيعية وجودة عالية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية، كما تتوفر لمصر ميزة تنافـسية فـى تـصدير الزهور والأبصال علاوة على الورد حيث يمكن إنتاج وتصدير هذه المنتجات طول العام بصفات وجودة عالية، ويمكن استغلال الساحل الشمالى والأراضى المستصلحة لزراعة أزهـار القطـف للتصدير، كما يجب تسهيل استيراد أمهات من نباتات الزينة المطلوبة فى أوروبا وإكثارها محلياً لإنتاج شتلات بأسعار مناسبة.

وتؤكد الدراسات أن الطاقة الاستيعابية للأسواق العالمية للنباتات الطبية والعطرية تفوق بكثير الإنتـاج المصرى، كما أن ظروف إنتاجها فى مصر مواتية بل ولها ميزة نسبية ويمكن التوسع فى إنتاجها وتصديرها.

- البصل الطـازج: يمكن زيادة صادرات البصل الطازج من خلال: العمل على خفض الفاقـد فـى مراحل الإنتاج والتسويق، استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة فى زراعة البـصل، تطـوير أساليب جمع وتعبئة وتخزين ونقل البصل الطازج لأنه سريع التلف.

المنتجات السلعية الصناعية:

- الملابس الجـاهزة: تتوفر لهذه الصناعة ميزة نسبية فى الأسواق العالمية لأنها تعتمد على الخامات المحلية المتوفرة وعلى الأيدى العاملة الرخيصة، وتعد واحدة من الصناعات التى حققت نجاحـاً تصديرياً ويمكن أن تحقق ثلاث أمثال صادراتها الحالية، وبصفة عامة يجب التوسع فى تـصنيع الخام إلى غزل القطن والعمل على تحويل الغزل إلى منسوجات قطنية وملابس جاهزة وتريكـو، لذلك ينبغى تشجيع قيام مصانع جديدة للغزل والنسيج والملابس الجـاهزة، والاهتمـام بـصيانة المصانع القائمة وتطوير أساليب الإنتاج وتحسين الجودة.
- الجلـود والأحذيـة: لكى تتحول هذه الصناعة إلى المنافسة القوية فى الأسواق الخارجية فإنها تحتاج إلى الكثير من التطوير فبالرغم من وجود صادرات مصرية للأحذية فى حالة تصاعد إلا أنها لا تمتلك القدرة الحقيقية على المنافسة فى الأسواق الخارجية، ومن الضرورى إزالة المعوقات مـع التطوير المستمر.
- المفروشـات المنزليـة: حقق قطاع السجاد والمفروشات المنزلية نمواً تصديرياً واضحاً فى السنوات الأخيرة وأصبح من الممكن أن يدخل فى إطار الميزة التنافسية، وتتمثل أهم المنتجات فـى هـذه الصناعة فى السجاد الآلى والمناشف والملايات ومفارش المائدة، ويقوم هذا القطاع حالياً بإنتـاج

سلع عالية الجودة وذات سعر تنافسى. كما أن لديه إمكانية لزيادة صادراته إذا توفر له الدعم التسويقى المناسب.

- الخضر والفاكهة المحفوظة: إن فرص التوسع التصديرى لمصر فى هذا المجال مشجعة، وأفضل الاحتمالات تتركز فى أسواق الشرق الأدنى المجاورة، كما أن هناك فرص جيدة فى الأسواق الأوروبية وخاصة ألمانيا والمملكة المتحدة ودول البينلوكس [62] خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية الوسيطة والتى تقع بين المنتجات الخام والمنتجات النهائية عالية التصنيع. وتتمثل المنتجات ذات الفرص الجيدة فى العصائر المركزة ومنتجات الخضراوات (غير المعبأة) مثل معجون الطماطم إلى ألمانيا ودول البينلوكس، والزيوت الصالحة للأكل (غير معبأة) والتى تخضع للخلط أو التكرير فى الأسواق الخارجية مثل إيطاليا.

كذلك يمكن تصدير الفاكهة والخضر فى صورة مجمدة وهذا يحتاج إلى استثمارات لقيام هذه المصانع ولتوفير فرص عمل ولزيادة القيمة المضافة من صادراتنا الزراعية.

- صناعة غزل القطن والملابس الجاهزة: تعتبر غزول القطن والمنسوجات القطنية من المنتجات التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية عالية ولكنها لا تتمتع بميزة تنافسية عالية فى مجال الملابس الجاهزة والمنسوجات فهذه الصناعة مازالت فى حاجة إلى تطوير وتطبيق معايير رقابة الجودة.
- صناعة الأثاث الخشبى الكلاسيكى: تتمتع مصر نسبية فى هذه الصناعة، وبالرغم من أن هذا النوع من الأثاث مازال مرغوباً فى الكثير من الأسواق إلا أن المشاكل الإنتاجية وقلة العمالة الماهرة يهدد أمن هذه الصناعة، ومن الممكن بعد دراسة عملية وعلمية لهذه المشاكل والعمل على حلها أن تزدهر هذه الصناعة وتمثل رقماً طيباً ضمن أرقام الصادرات، وفى الوقت نفسه تستوعب عدداً كبيراً من العمالة حيث تعتمد على المهارة اليدوية فى معظم مراحل الإنتاج.

(٢) المنتجات المصرية محتملة النمو التصديرى فى المستقبل:

الصادرات السلعية الصناعية:

صادرات معدن الألومنيوم:

تعتبر السوق الأوروبية من أهم الأسواق للألومنيوم المصرى، وتعتبر جودة المنتج وخلوه من الشوائب من العوامل الهامة فى تحديد أسعار التصدير، هذا فضلا عن الالتزام بمواعيد تنفيذ العقود والخدمات التسويقية للمشترى من حيث النقل والشحن والتسليم ومواعيده.

---

[62] البنيلوكس Benelux هو اتحاد اقتصادى يجمع بين دول الأراضى المنخفضة وهى هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وكلمة البنيلوكس هى اختصار للحروف الأولى من مسميات هذه الدول الثلاث Belguim, Netherlands, Luxembourg.

ويمكن زيادة الصادرات من الألمونيوم عن طريق: وضع سياسة تسويقية مناسبة وتحديد أهداف تصديرية ومتابعة تنفيذها، رفع كفاءة أجهزة التصدير لدراسة الأسواق جيداً وتحديد الاحتياجات والمواصفات المطلوبة للمستهلكين، أن يكون الأفضلية فى التصدير للمنتج الذى يحقق قيمة مضافة عالية سواء بالنسب للألمونيوم الخام والمنتجات المكملة, العناية بالجودة والمواصفات المتعارف عليها فى السوق العالمى وتحسين الخدمات التصديرية مثل النقل والشحن والتغليف والمواعيد، تقديم تسهيلات بنكية خصوصاً للعملاء المحليين أو العملاء ذوى العقود طويلة الأمد، التنسيق مع منتجى الألمونيوم فى المنطقة خاصة فى دول الخليج العربى حتى لا تتعارض المصالح، وتشجيع التصدير عن طريق تخفيض تكاليف النقل والشحن وتبسيط الإجراءات.

صادرات الأسمنت: يعتبر الأسمنت من السلع الأساسية للبناء والتشييد وتنتج أنواع مختلفة من الأسمنت ويجب التوسع فى صناعة الأسمنت لتغطية احتياجات قطاع التشييد والبناء والذى يمثل اكثر من ثلث حجم الاستثمارات المحلية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية، وتلبية احتياجات السوق العالمى المتزايد الوفاء بارتباطات للمحافظة على الأسواق التقليدية والعمل على فتح أسواق جديدة.

المنتجات الصيدلانية: اظهر النمو الحالى للصادرات و المنتجات الصيدلانية إمكانية دراسة التوسع فى هذا القطاع، وبعض المنتجات الصيدلانية تتمشى مع المواصفات الدولية وبأسعار تنافسية. وتتمثل أفضل الفرص التسويقية بالنسبة للمنتجات الصيدلانية فى كل العقاقير المرخصة والعامة فى الأسواق العربية والأفريقية وأسوق أوروبا الشرقية, بالإضافة إلى العقاقير العامة والتى تتمتع فيها هذه المنتجات بالإعفاء الجمركى.

السيراميك: يستوعب التصدير كميات كبيرة من السيراميك المصرى خاصة إنتاج الشركات ذات الجودة العالمية، حيث تقوم بالتصدير لأكثر من خمسين دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا والمجر، ومما لاشك فى أن مستقبل هذه الصناعة يبشر بالخير نظراً لما تحققه مصانع السيراميك المصرى من أرباح, ونظراً للطلب المتصاعد على هذه الصناعة.

الصناعات اليدوية والغير تقليدية: تتمثل الصناعات اليدوية فى منتجات خان الخليلى والسجاد والكليم اليدوى، وهى صناعات يدوية متقدمة فى مصر من حيث الجودة وكم الإنتاج إلا أن المنافسة الخارجية سوق تشتد على هذه الصناعات مما يلزم معه ضرورة الاسراع بحل مشاكل التصدير، وإنشاء نظام الحوافز التصديرية والضريبية حتى تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الخارجية وإثبات كفاءتها ومهارتها المتميزة للأسواق الدولية مع التركيز خلال الفترة على الصناعات التقليدية.

(ج) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية:

كانت معظم الدول النامية ومن بينها مصر بعد الحرب العالمية الثانية متخصصة إلى حد كبير نسبياً فى إنتاج السلع الأساسية والتى يتم تصديرها مقابل المنتجات الصناعية من الدول الصناعية غير إن انخفاض مرونة الطلب الداخلية للسلع الأساسية, وظهور البدائل الصناعية للموارد الطبيعية, وانخفاض كمية المواد

الخام كمستلزمات إنتاج للمنتجات الصناعية بمقتضى التقدم التكنولوجى[63] كلها عوامـل أدت إلـى تـدهور مستمر فى الأسعار الحقيقية للمواد الخام, بينما استمرار الطلب العالمى على المنتجات الصناعية فى النمـو, ولذلك أثار العديد من الاقتصاديين أن الدول النامية المنتجة للسلع الأساسية تواجه تدهوراً مستمراً فى معـدل التبادل الدولى[64] وكان ذلك مبرراً لتشجيع الإنتاج الصناعى وزيادة الصادرات الصناعية للدول النامية .

وكان التحول من المنتجات الأساسية إلى المنتجات الصناعية ملموساً إلى درجة كبيرة فـى صـادرات الدول النامية بصفة عامة ومصر خاصة, حيث ارتفعت صادرتها الصناعية من ٢٤٧٠ مليـون جنيـه عـام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٢٩٨٩ مليون جنيه عام٢٠٠٤, ويرجع ذلك لاهتمام الدول بالتصنيع لان نمو الصادرات فى حد ذاته لا يعد ضرورياً للحكم على أداء النمو الاقتصادى, ولكن طبيعة هذه الصادرات تعد العامل الهـام التى تقتضى من الدول النامية التوسع أساساً فى الصادرات الصناعية.[65]

وقد أولت الدولة الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية منذ منتصف السبعينيات و ذلك من خـلال تأسـيس الأجهزة الضرورية لتنمية الصادرات (على سبيل المثال: مركز تنمية الصادرات المصرية والبنك المـصرى لتنمية الصادرات). كما تركزت جهود الدولة أيضاً على إيجاد حلول لصياغة السياسات والبـرامج الخاصـة بالتجارة الخارجية بوجه عام وقضية التصدير على وجه الخصوص. وكان الهدف الأساسى تحقيـق زيـادة الصادرات بغرض تضييق العجز فى الميزان التجارى. والواقع أن النتائج العملية انحصرت حول تحرير بيئة التصدير من بعض المعوقات الهامة، وبدء خلق وعى تصديرى بين الأجهزة المـسئولة وقطاعـات الإنتـاج المختلفة، بالإضافة إلى تنفيذ بعض برامج ترويج الصادرات قصيرة الأجل التى مولتها بعض برامج التعاون الثنائى الحالى والفنى لبعض المنظمات التجارية العالمية والإقليمية مع مركز تنمية الصادرات المصرية.[66]

كما قامت الدولة بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وإلغاء لجان الترشيد الاستيراد، كما اتسم نظـام حظر الاستيراد ببعض المرونة، فضلاً عن بدء برنامج فعال لتنشيط الصادرات فى عام ١٩٨٧. وكـضمان للصادرات، تم تأسيس الشركة المصرية لضمان الصادرات والتى بدأت نشاطها الفعلى فى نهاية عـام ١٩٩٣ كأحد الحوافز الأساسية للتصدير وتهدف إلى حماية المصدرين المصريين من المخاطر التى قد يتعرضون لها فى الأسواق الخارجية. كما تم تعديل التعريفة الجمركية مرة أخرى، كما تم أيضاً إلغـاء قائمـة الاسـتيراد بشروط خاصة فى مارس ١٩٩٤, كما تم إنشاء المجلس الأعلى للتصدير فى فبرايـر عـام ١٩٩٦ بهـدف

---

(63) نادية على شعيب، نجوى على خشبة: استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٨٠، العـددان ٤١٧-٤١٨، القاهرة يوليو/ أكتوبر ١٩٨٩، ص١٥٠.

(64) Black hurst, R., & others, Adujustment, Trade and Growth in Developed and Developing countries, GATT studies in International Trade, No. 6, Geneva, September 1978.p9.

(65) United Nations, world Economic Survey, New York 1987, p. 160

(66) معهد التخطيط القومى: بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقـم ٧٤، القاهرة سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٢٣.

تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ودعم القطاعات التصديرية بمختلف أوجه نشاطاتها ومساندتها وتذليل ما يعترضها من صعوبات.[67].

وتشجيعاً للتصدير أيضاً تقرر رد الرسوم على المكونات الأجنبية من جمارك التصدير (قرار وزارى رقم ١٣٩٠ لعام ١٩٩٧)، وتشكيل مجالس سلعية للربط بين المنتج والمصدر (قرار وزارى رقم ٥٢١ لعام ١٩٩٧)، وتيسيراً على المصدر، فقد تقرر فى عام ١٩٩٨ أن تصدر المنتجات المصرية عن طريق الجمارك مباشرة دون حاجة إلى موافقة تصديرية. وفى يونيو عام ٢٠٠١ تم التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتى من بين أهدافها زيادة الصادرات السلعية والخدمية المصرية بما يدعم الاقتصاد الوطنى، وتشجيعاً للصادرات وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تحسين أداء المصدرين للتعامل مع الأسواق المستهدفة وفقاً للمتغيرات الدولية، فقد صدر القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء مركز التدريب الإقليمى للتجارة الخارجية فى أرض الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية بالقاهرة[68]. بالإضافة لما ما سبق فقد استهدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تم تنفيذها خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٥/٢٠٠٦) العمل على تشجيع الصادرات ودفعها بقوة فى الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة على أساس المنافسة والتفوق فى السعر والجودة على المنافسين فى هذه الأسواق، فقد استهدفت خطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ زيادة نسبة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) إلى نحو ٦١% من الناتج المحلى، كما ارتفعت هذه الزيادة النسبية بارتفاع فائض الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات، وزادت الاحتياطيات الدولية. وتحسنت أوضاع المعاملات الجارية لميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة الفائض الجارى والتحويلات إلى نحو ٤,٤ مليار دولار مقابل ٣,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما استهدفت الخطة خفض العجز فى الميزان التجارى إلى أقل من مستواه فى العام الماضى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليصل إلى ٩,١ مليار دولار، وزيادة الإيرادات. ومن المتوقع أن يتحسن موقف الميزان التجارى من خلال زيادة حصيلة الصادرات السلعية بنسبة ١٧,١%، بينما ترتفع قيمة الواردات بنسبة ٨,١% لترتفع نسبة تغطية الصادرات للوردات السلعية من ٥٧,٢% إلى ٦٢%[69].

وكما هو واضح من منطق ترابط عناصر الخطة فإن بلوغ أهدافها يرتبط إلى حد كبير بتحقيق أهداف قطاع التصدير باعتباره أحد المصادر الأساسية لتشغيل وخلق فرص عمل فى الاقتصاد المصرى وزيادة الصادرات (غير البترولية) بمليار دولار توفر ٢٧٠ ألف فرصة عمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، لذا تستهدف الخطة زيادة حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية بنحو ١٥,٣% اعتماداً على زيادة حصيلة

---

(67) محمد سعيد بسيونى الجروانى: أثر الصادرات السلعية على الاستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٢)، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة ببنها حول تنمية الصادرات المصرية فى ضرر المتغيرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة ببنها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بنها ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣، ص٤٣٨.

(68) المرجع السابق، ص ٤٣٨

(69) وزارة التخطيط والتعاون الدولى: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، العام الرابع من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة إبريل ٢٠٠٥، ص ص ٦٢، ٦٣.

الصادرات من القطن الخام بنسبة ٩%، والخضر والموالح والفاكهة بنسبة ١٥% فى المتوسط، كما تستهدف الخطة زيادة الصادرات من السلع المصنعة اعتماداً على زيادة الصادرات من المنتجات النسيجية بنحو ٢٩%، والصناعات المعدنية بنحو ٢٥%، والصناعات الكيماوية بنحو ٢٢%، إلى جانب صادرات مواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية وغيرها من المصنوعات الجلدية والأثاثات الخشبية بنسب أعلى مما يتحقق خلال الفترة الراهنة[70]

وعلى الرغم من الأهمية التى أولتها الدولة لتنمية وتشجيع الصادرات إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لذلك لابد من وضع استراتيجية لتنمية وحفز الصادرات المصرية وذلك من خلال اتباع الإجراءات التالية:

١) الارتقاء بإستراتيجية التصدير إلى مستوى المبادرة القومية وذلك بتضافر جهود كافة المستويات الحكومية وقطاع الأعمال لرفع شعار الإنتاج من أجل التصدير القائم على التواجد المستمر فى الأسواق الخارجية على أسس اقتصادية سليمة.

٢) العمل على إعداد برنامج قومى للتصدير يقوم على أساس وضع أهداف تصديرية على مستوى السلع وعلى مستوى الأسواق وإعداد نظام متطور لمتابعة نشاط التصدير على المستوى القومى.

٣) إن استراتيجية تنمية الصادرات تتطلب تطوير هيكل الاقتصاد المصرى لملاحقة متطلبات الاقتصاد العالمى من ناحية وإصلاح الاختلالات الداخلية من ناحية أخرى، وهذا يتطلب بالضرورة خيارات اقتصادية وسياسية لابد وأن تنعكس فى عدد من الأعباء والتضحيات. كذلك فإن هذه الاستراتيجية وهى تتطلب تعديل الهياكل الاقتصادية والمؤسسية على المدى الطويل أو المتوسط لابد وأن تكون لها تكلفة مباشرة على المدى القصير وقبل أن تؤتى ثمارها كاملة. ويجب التأكيد على أن استراتيجية التصدير هى خيار لخط من التنمية يزداد فيه الارتباط الواعى مع الاقتصاد العالمى، ولم يعد من المقبول فى أوضاع الاقتصاد العالمى الانعزال عن التعامل مع الخارج مع ما يرتبط بذلك من علاقات تداخل وتشابك. وقد قدمت فى وقت سياسة إحلال الواردات على أنها سياسة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى بتقليل الاعتماد على الخارج وتوفير أكبر قدر من الاعتماد الذاتى. وقد يسير الأخذ فى هذه السياسات والتى غلبت على معظم دول العالم الثالث خلال الخمسينيات والستينيات أنها استندت إلى اعتبارات اقتصادية وعملية متمثلة فى توافر سوق محلية مضمونة، ومع ذلك فقد بلغت معظم هذه السياسات حدودها فى معظم دول العالم الثالث. وظهرت بعض سلبياتها خاصة منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. وقد ظهر هذا الأمر نظراً للمبالغة فى توفير الحماية للصناعة والإنتاج المحلى مما يؤدى فى كثير من الأحوال إلى إهدار اعتبارات الكفاءة الاقتصادية بحجة حماية الصناعة المحلية والإنتاج الوطنى. كذلك فإن تطبيق هذه السياسات – وقد اعتمد فى معظم الأحوال على الأجهزة الإدارية – لم يراع فى الغالب الواردات غير المباشرة من السلع الوسيطة بحيث انتهى الأمر فى كثير

(70) المرجع السابق، ص٦٤

من الأحوال إلى زيادة التبعية والاعتماد على الواردات من الخارج بدلاً من تقليل هذا الاعتماد أو تلك التبعية. ومع ذلك فقد ظل راسخاً فى الأذهان أن سياسات إحلال الواردات تقلل من الاعتماد على الخارج بعكس سياسات تشجيع الصادرات التى تزيد من ربط الاقتصاد المحلى بعجلة الاقتصاد العالمى. ويتأكد هذا المعنى نظراً لأن سياسات تنمية الصادرات وهى تستند بالضرورة إلى اعتبارات الكفاءة فى الإنتاج لابد وأن تقتضى انتقاء وتخيراً لعدد محدود من فروع الإنتاج يمكن أن يتوافر لها قدر من المزايا النسبية الطبيعية أو المكتسبة[71]

والقول بأن استراتيجية التصدير تعنى مزيداً من الارتباط بالاقتصاد العالمى لا يحول دون الاعتراف بأن هذا الاقتصاد ليس وحدة متجانسة فهناك مجال للاختيار بين الأسواق والمنتجات المختلفة واختيار مقابل للفروع الإنتاجية والتكنولوجيات المناسبة. وهكذا فإن اختيار استراتيجية التصدير يعنى بالضرورة نمطاً معيناً للعلاقات الدولية وتسخير هذه العلاقات لفائدة هذه الاستراتيجية سواء بالتمييز فى العلاقات مع بعض مجموعات الدول أو المناطق، كما يعنى سياسات واضحة تجاه العديد من المؤسسات الخارجية التى تملك التكنولوجيات أو تسيطر على شبكات التوزيع والأسواق. ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك قدر من القيود على توجيهات السياسة المحلية.

٤) وضع أسس وقواعد التجارة الناجحة باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق تجارة ناجحة فى الخارج ولذلك على شبابنا دراسة فنونها ومتطلباتها ومعوقاتها سواء فى الإنتاج أو التسويق وأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الصناعات الوسيطة حتى يكون لدينا إمكانيات غزو الأسواق الخارجية.
٥) إعداد خطة تصديرية سنوية لكل سلعة تصديرية يحدد فيها الأسواق التى يتم التصدير إليها والأسواق الجديدة المطلوب فتحها والكميات المطلوب تصديرها والأسعار الاسترشادية المناسبة والأسعار فى الدول المستورد، على أن تتم المراجعة سنوياً لكل سلعة وإزالة أى معوقات تعترضها.
٦) التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية حيث أنها تمثل مستقبل الصادرات الزراعية المصرية مع توفير كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى وخاصة التقاوى المحسنة والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.
٧) إزالة القيود الإدارية والقيود على السياسات القائمة المعوقة لنمو الصادرات مع الاهتمام بالتركيز ثم تنفيذ القرارات التى تم اتخاذها والتى اشتملت على ما يلى:
   - إعادة هيكلة الإجراءات الجمركية.
   - الاستمرار فى تحرير الاستثمار.
   - تطوير وتوسيع نطاق أسواق رأس المال وتيسير حصول القطاع الخاص على التمويل الاستثمارى.

---

[71] حازم الببلاوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦١-١٦٢

- تنفيذ برنامج الخصخصة.
- تعزيز تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تخفيض ضرائب المبادلات والرسوم.
- تحسين وتدعيم الإدارة الضريبية.

٨) بناء شبكة رئيسية لمعلومات التصدير، فمن الضرورى تطوير وتجهيز ونشر الإحصائيات والفرص التجارية وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بتنمية الصادرات من خلال شبكة عامة/ خاصة من نظم المعلومات. وقد كانت نقطة التجارة الدولية التى تم افتتاحها فى مصر فى أكتوبر عام ١٩٩٤ فى إطار نطاق التجارة الدولية والتى بلغت حالياً ١٢٨ نقطة من بينها مصر[72]. والتى اختيرت ضمن أنجح خمس نقاط من أهم العوامل الأساسية لتوفير وإتاحة الفرص التجارية المناسبة بأنواعها (تصدير، استيراد، توكيلات، استثمار) والمتابعة والمساهمة لتحويل الفرص التجارية إلى صفقة تجارية، بتوفير بيانات ومعلومات من الخدمات العملية التجارية (بنوك وتأمين ورقابة نوعية ومواصفات نقل وشحن بحرى وجوى وبرى وترويج وممارسات تجارية) وذلك من خلال مندوبين مشاركين من مختلف الجهات، كما توفر نقطة التجارة الدولية التعريف بالإجراءات واللوائح والنظم والقوانين المحلية والدولية التى تنظم التجارة الدولية وتوضيح الامتيازات والتفضيلات الجمركية. كما تقدم نقطة التجارة الدولية التقارير السلعية والسوقية والاقتصادية التى تساعد رجال الأعمال على اختيار الفرص المناسبة لعقد الصفقات التجارية وتعظيم دور القطاع الخاص، وتوفر نقطة التجارة الدولية قاعدة بيانات عن المستوردين والمصدرين وفقاً للمجموعات السلعية للمتعاملين معها من خلال سجل على الحاسب الآلى مرتبط بالنقطة ليساعد على سرعة تحديد المتعاملين عند توزيع الفرص التجارية المتاحة[73]. وتساهم نقطة التجارة الدولية فى خلق قنوات اتصال بين المجتمع المحلى والمجتمع الدولى اقتصادياً وتجارياً وزيادة القدرة الإنتاجية من خلال رفع كفاءة الإنتاج ومستوى نوعية الواردات وجودة الإنتاج المحلى فى ضوء المنافسة العالمية.

وضع حوافز حقيقية للتصدير تشتمل على ما يلى:

- تخفيض الرسوم على المدخلات المستوردة وإعفاءها من ضريبة المبيعات.
- إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة الكاملة فى تعزيز خدمات التصدير بمصر بما فى ذلك خدمات النقل وبذلك يتمكن من ا لمساهمة فى رأس المال والخبرة والنفاذ إلى الأسواق الدولية، وحرية التشغيل.
- زيادة الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر.

---

(72) تنتشر نقاط التجارة الدولية فى ٨٦ دولة على مستوى العالم.

(73) منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٨-١٦٩.

٩) سرعة البت فى الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة مشكلة من الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات بالاشتراك مع هيئة المعارض المصرية، وذلك لوضع استراتيجية واضحة للاستفادة من المعارض الدولية فى تنمية الصادرات المصرية.

١٠) إعفاء بعض الوسائل التى يمكن أن تساعد على تحمل أعباء التصدير. ولا شك أن أهم هذه الأعباء هو توفير الموارد المالية بشكل خاص فالتصدير كغيره من الأهداف القومية لا يمكن أن يتحقق دون أعباء أو تكلفة مالية. وتوفير موارد مالية خاصة لدعم قضية التصدير يعنى بالمقابل حرمان قطاعات أخرى من هذه الموارد وما لم تتوافر الرغبة والقدرة على توفير هذه الموارد المالية، وبالتالى الرغبة والقدرة على تحمل أعبائها فإن الدعوى لقضية التصدير ستظل بلا استجابة، وهذا هو الثمن السياسى والاجتماعى لهذه القضية الاقتصادية.

١١) الاهتمام بعنصر الجودة والكفاءة، فالوصول إلى مستوى الجودة العالمية قد بدء حديثاً فى الصناعات المصرية فالجودة على المستوى المحلى ليست كافية فى معظم الأحوال لتلبية المستويات العالمية نظراً للاختلاف الواسع فى الأحجام، والمواصفات والمعايير. وبالمثل فإن اتفاقيات المقايضة بين مصر والاتحاد السوفيتى سابقاً والكتلة الشرقية لم تكن تؤكد على الجودة أو الالتزام بالمعايير الدولية. هذا ومازالت معظم الشركات تسعى إلى تصدير منتجاتها دون النظر إلى مستويات الجودة المطلوبة والمواصفات والأحجام المختلفة للسوق المستهدف.

وقد وصلت مصر فى بعض الصناعات إلى المستويات العالمية وعلى الخصوص فى صناعة الملابس الجاهزة، المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، وتقوم بتصدير هذه المنتجات بنجاح وعلى ذلك فلا تزال هناك تباينات فى جودة المنتج. فالجودة غير نمطية حتى فى الصناعات التى أسست لنفسها مجالاً تصديرياً، أما الصناعات الصيدلانية والدوائية فإنها بوجه عام تفى بمستويات الجودة بما يجب أن تكون عليه المنتجات المتعلقة بالصحة. كما أن منتجات الأسمدة سواء للسوق المحلى أو السوق العالمى تفى بكل معايير الجودة.

أما باقى الصناعات المصرية الداخلة حديثاً إلى مصر فإن المصدرين يستطيعون الحصول على المواصفات المطلوبة فى الأسواق الأجنبية من خلال التعاقدات مع المشتريين، استخدام براءات الاختراع، المشروعات المشتركة، التدريب، الاتفاقيات التكنولوجية والآليات المماثلة، لذلك فإنه مع الاعتراف بأن الجودة مشكلة قائمة إلا إنه يمكن معالجتها فى الإطار العادى من خلال زيادة نشاط التصدير.[74]

١٢) لا يتوقف تحديد المزايا النسبية للدولة على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وإنما تلعب الخبرة المكتسبة دوراً أساسياً فى تحديد هذه المزايا. فمن أهم مقومات الاقتصاد التصديرى غير التقليدى إنما تتمثل فى استناد صناعات التصدير إلى قاعدة تكنولوجية متقدمة حتى تحقق تلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة وبحيث تصبح صادراتها تنافسية فى السوق العالمية. وإذا كانت هناك آراء تتضمن أن صناعات التصدير غير التقليدية لا يمكن أن تكون محور استراتيجية التصدير فى

---

[74] منى قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧١

بلد كمصر ولكن لابد أن تتضمن هذه الاستراتيجية نسبة عالية من الصناعات التقليدية، فإنه أيضاً من غير المرغوب فيه أن تستبعد كلياً هذه الصناعات المتقدمة من استراتيجية التصدير. هذا فى الوقـت الذى استطاعت فيه دول جنوب شرق آسيا إنتاج وتصدير الصناعات الإلكترونية، كما تساهم إسرائيل مساهمات هامة فى الطب النووى والإلكترونيات وبعض الصناعات الحربية المتقدمة.[75]

١٣) جذب الاستثمار المحلى والأجنبى، حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة فى التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسى لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهميـة الاسـتثمارات المحليـة والأجنبية إلى أنه هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبـى يـأتى بالتكنولوجيـا الحديثة والخبرة فى الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه مصر للنهوض بالصناعة المحلية. حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع فى الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة فى تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم يمكن القـول أن الاستثمار يسهم فى زيادة الإنتاجية وفى إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديرى قوى يعمـل علـى جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التى تترجم فى شكل زيادة فى الصادرات الخدميـة والسلعية وتقوم بدورها فى جذب استثمارات جديدة.

وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات.

---

[75] نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٥-١٥٦.

الخاتمة

من خلال العرض السابق لواقع تجارة مصر الخارجية يمكن أن تخرج بمجموعة من النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- زاد حجم التجارة الخارجية لمصر من ٣١٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٢٧٣٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤.
- زادت صادرات مصر الخارجية من ٦٩٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٧٦٧٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، كما ارتفعت واردات مصر الخارجية من ٢٤٨٢٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٧٩٧١٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ويلاحظ أن الواردات تمثل الجانب الأكبر من حركة التبادل التجارى لمصر.
- تذبذب العجز فى الميزان التجارى لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ١٧٨٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٤٥١٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٨ ثم ما لبث أن انخفض ليصل إلى ٣٢٠٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم قدرة الدولة على الاستجابة السريعة لزيادة الصادرات.
- يعد الوقود أهم صادرات مصر عام ٢٠٠٤ وتشمل مجموعة الوقود المنتجات البترولية والقارية الأخرى، والبترول المكرر، فيول – أويل – مازوت، والبترول الخام، وبلغت قيمة مواد الوقود نحو ١٩٠٧٢ مليون جنيه فى نفس السنة.
- تعد السلع الوسيطة أهم الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، وتشمل مجموعة السلع الوسيطة الحديد والمنتجات الحديدية، والخشب ومصنوعاته، المركبات العضوية وغير العضوية، واللدائن ومصنوعاتها، الورق بأنواعه، وأجزاء ولوازم السيارات، والزيوت والدهون والشحوم النباتية والحيوانية، المطاط ومصنوعاته، الألوان والدهانات، وأجزاء ولوازم الآلات الذاتية لمعالجة المعلومات.
- أهم الدول التى تتعامل معها مصر تجارياً سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات هى: دول غرب أوروبا، الدول العربية، الدول الآسيوية، دول أمريكا الشمالية، ودول شرق أوروبا.
- توقيع مصر على اتفاقية الجات وعضويتها فى منظمة التجارة العالمية سوف يعرض تجارة مصر الخارجية وبالتالى الاقتصاد المصرى للعديد من السلبيات والإيجابيات، كما أن اتفاقية الكويز التى وقعتها مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ ومن خلال التجربة الأردنية لتوقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٨ سوف ترفع من حجم البطالة فى مصر، وتؤدى إلى سيطرة

رجال الأعمال المصريين على الاقتصاد المصرى وأنهم هم المستفيدون فى المقام الأول وليس الدولة كما يروج لها البعض.

- تتعرض الصادرات المصرية إلى العديد من المشكلات التى تواجه عملية الإنتاج والتصدير، مما يعوق أداءها ويضعف كفاءة مؤسساتها الإنتاجية.
- أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى يمكن أن تسهم فى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية هى القطن الخام والأرز المبيض، الفاكهة الطازجة، الخضراوات الطازجة، النباتات الطبية والعطرية والزهور، البصل الطازج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية،المفروشات المنزلية، الخضر والفاكهة المحفوظة، غزل القطن، الأثاث الخشبى الكلاسيكى.
- أهم المنتجات المصرية محتملة النمو التصديرى فى المستقبل هى الألومنيوم، الأسمنت، المنتجات الصيدلانية، السيراميك، والصناعات اليدوية والغير تقليدية.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

- تحقيق التنمية المتواصلة للصادرات المصرية فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- وضع استراتيجية قومية عليا لتنمية الصادرات وتقوية المجلس الأعلى للتصدير وتنظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية، ووضع ضوابط ملزمة لرسم سياسات التصدير لعدم تضارب وتداخل القرارات.
- إنشاء آلية لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة للقطاعات الإنتاجية وتطوير أجهزة الدولة المرتبطة بالإنتاج الصناعى والتصدير. والبدء فى تطوير مواصفات قياسية مصرية لجميع المنتجات المصرية سواء الموجهة للتصدير أم للسوق المحلى، على أن يراعى عند تطوير هذه المواصفات القياسية المواصفات العالمية المعمول بها بما يسهل على المنتج المصرى اختراق الأسواق العالمية لمطابقة مواصفاته القياسية مع المواصفات العالمية المعمول بها.
- جذب الاستثمار الموجه للتصدير من خلال بذل الجهود لجذب الاستثمارات الجديدة فى الصناعات التصديرية، وإلغاء القيود التشريعية والإدارية المعوقة للاستثمارات الجديدة – أجنبية أو محلية – الموجهة إلى الصناعات التصديرية، ومن الضرورى فى هذا الإطار لنجاح جذب الاستثمار الموجه للتصدير ومراعاة ما يلى:

١٤) اختيار القطاعات المستهدفة للاستثمار.

١٥) الاعتماد على جهاز من العاملين له معرفة ودراية متعمقة ومتخصصة فى القطاع المعنى مع الخبرة فى جذب الاستثمار.

١٦) تقييم وتنفيذ حملات تسويقية محددة فى أسواق مستهدفة محددة وفقاً للقطاع وللموقع الجغرافى.

١٧) استخدام قاعدة بيانات آلية للاحتفاظ بخط اتصال مع المستثمرين المحتملين.

- منح المصدرين إعفاء من ضريبة دخل الشركات لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات لتحفيز النشاط التصديرى، مما سيؤدى إلى دخول رجال أعمال جدد لمجال التصدير مع مراعاة أن يتم ذلك الإعفاء لجميع المصدرين بمختلف القطاعات. ووقف خصم نسبة ١% من حصيلة الصادرات لحساب مصلحة الضرائب حيث أنه سبق تحميل المصدر نسبة ٢%على المشتريات من الخامات وغيرها، مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة السلع وتنمية الصادرات.
- الترويج لخدمة ضمان ائتمان الصادرات لما توفره من حماية للمصدرين وتشجعهم على ارتياد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد وهم فى مأمن من مخاطر عدم استيفاء قيمة صادراتهم.
- الأخذ بمبدأ الميزات النسبية، أى تركيز العناية على تلك السلع التى نستطيع أن نتفوق فيها على غيرنا من البلاد المنتجة بحكم توافر المقومات الخاصة.
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لدعم الصادرات المصرية الحالية (الغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة، الحاصلات الزراعية بأنواعها، المنتجات الغذائية، مواد التشييد والبناء، الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية)، وفى الأسواق الحالية (الاتحاد الأوروبى، أمريكا الشمالية، الدول العربية، وآسيا) لترسيخ التواجد المصرى من خلال هذه المنتجات فى تلك الأسواق قبل التوجه نحو أسواق جديدة أو الاعتماد على منتجات جديدة. ومما لا شك فيه أن التنوع فى السلع المصدرة والأسواق المستهدفة يجب أن يستند إلى دراسات عملية، كما يجب أن يكون بشكل متدرج بما يخدم تنويع الصادرات المصرية وتنويع الأسواق التى يتواجد فيها المنتج المصرى، ومن ثم لا يكون الاقتصاد المصرى مرهوناً بسلعة (أو مجموعة سلع) أو منطقة جغرافية محددة.
- إنشاء شبكة للمعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لتصبح فى خدمة المصدر والمستورد المصرى تشمل كافة أنواع الصادرات والواردات من حيث النوع والسعر ومصدر السلعة.
- الاهتمام بعنصر التسويق، فنجاح التصدير يعتمد على التحديد السليم للأسواق والاستجابة لاحتياجاتها، وتحتاج قدرات التسويق المصرية إلى التدعيم والتحسين فى جميع الجوانب فى كل الصناعات فى معظم الأحوال، ويقوم معظم المنتجين بتوجيه إنتاجهم إما إلى السوق المحلى أو حتى لعهد قريب لأسواق أوروبا الشرقية تحت نظم المقايضة، ولم ينشغلوا بالتسويق سواء فى الداخل أو الخارج، وتتباين المعلومات عن الأسواق من صناعة لأخرى إلا أنها تحتاج إلى الدعم بوجه عام من خلال التدريب، المعرفة الفنية، الخدمات المعاونة، حتى فى صناعة الملابس

الجاهزة وهى إحدى القطاعات الرائدة فى التصدير تشير إلى الحاجة المساعدة التسويقية وخاصة من المشروعات متوسطة الحجم حديثة العهد بالتصدير، وكما هو الحال فإن مصدرى الفواكه والخضر تنقصهم المعلومات عن الأسواق المتاحة أمام منتجاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن التسويق يتطلب معرفة فنية ويكاد يخضع للتكنولوجيا مثل باقى الفروع الإنتاجية وأنه من الضرورى توفير هذه الخبرات والمعرفة، ويمكن عن طريق التعاون والتنسيق بين شركات عالمية للتجارة والتوزيع فى شكل شركات مشتركة أو غير ذلك من الأشكال، وتوفير هذه الخبرات، وإن النجاح فى التسويق مثل أى استثمارات أخرى يتطلب توفير موارد مالية وموازنات خاصة لهذا الغرض.

- الترويج لأهمية دور التأمين فى تشجيع الصادرات وذلك للحماية من أخطار النقل البحرى والجوى والحريق والسطو والأخطار الطبيعية كالزلازل والسيول.
- إيجاد استراتيجية نقل واضحة المعالم من خلال التوسع الكبير فى استخدام الحاويات للصادرات والواردات، وزيادة القدرة الاستيعابية لمحطات الحاويات، ورفع كفاءة أسطول النقل من حيث عدد البواخر وأحجامها وأنواعها، وإعطاء حوافز للاستثمار فى هذا المجال مع السماح للقطاع الخاص بالمنافسة فيه، وتخفيض الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ورسوم الخدمات على سيارات النقل ومعدات التداول وتقديم إعفاءات ضريبة على الاستثمار فى وسائل النقل الحديثة.
- تنشيط دور مكاتب التمثيل التجارى للقيام بجهد أكبر – خلال هذه المرحلة – فى مجال دراسة احتياجات الأسواق الخارجية، وزيادة عدد هذه المكاتب فى الدول المختلفة خاصة فى الأسواق الكبيرة على أن يدعمها مكاتب تمثيل مصرفى، وكذلك متابعة سياسات الدعم والإغراق التى تقوم بها بعض الدول، من خلال تقوية جهاز مكافحة الإغراق Anti Dumping Policies ومكافحة التهريب.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازم للتعريف بالمنتجات المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالاتها، وكذلك سبل الاستثمار ومجالات التعاون المتاحة بالأسواق المصرية بصفة عامة.
- تحرير جميع أنواع السلع المصرية من أية قيود تتعلق بموافقات مسبقة من أى جهة كانت – سواء على النوع أو الكمية أو السعر – طالما أن السلعة مسموح بتصديرها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمخازن الصادر بمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوى، من خلال نقل ورش الصيانة ومخازن قطع الغيار ومخازن المعدات والمكاتب الإدارية الموجودة داخل المنطقة المغطاة إلى مكان آخر، وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة تزيد على ٣٠% من الطاقة الحالية.

- إعادة تخطيط مجمع البضائع بميناء القاهرة الدولى من الداخل، بما يسمح بوجود جميع مكاتب الخدمات خارج الدائرة الجمركية، ويؤدى إلى تدفق وانسياب العمل بين وحدات الخدمات وبعضها البعض كسباً للوقت والجهد.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة فى مجال التصدير ويفضل فى هذه المرحلة دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين، تايوان، سنغافورة، أندونيسيا، الهند، ماليزيا.
- الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف لما لها من أهمية خاصة للمنتجات التصديرية بصفة عامة والمنتجات الغذائية بصفة خاصة، وهو ما يستلزم إنشاء وتطوير الصناعات الخاصة بإنتاج مواد التعبئة والتغليف بالطريقة التى تؤدى إلى خفض التكاليف وبما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
- الحد من النشاط الحالى لنشاط الخدمات، حيث أصبحت هناك مغالاة فى تحديد أسعار الخدمات بالمطارات والموانى مقارنة بما يدفعه المصدرون فى البلاد الأخرى، ولذلك فإن لابد من إلغاء الاحتكار فى الخدمات الملاحية والتداول، وفتح مجالات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص للمنافسة.
- ضرورة التوجه بشكل علمى مدروس نحو الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية التى تخدم تنمية الصادرات المصرية خاصة وأن هذه التكتلات أصبحت أهم سمات بيئة الأعمال الدولية والإقليمية المعاصرة.
- ضرورة الاهتمام بإنتاج مستلزمات الإنتاج المحلية للتقليل من استيرادها من الخارج، مع دراسة إمكانية قيام صناعات جديدة لإنتاج المستلزمات نصف المصنعة، والتى تمثل جزءاً كبيراً من واردات السلع الوسيطة، وتشجيع الصناعات التى تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية.
- أهمية اشتراك الغرف التجارية فى وضع أو تعديل أى مواصفات قياسية للسلع المستوردة، وعدم السماح للسلع المخالفة للمواصفات بالنفاذ داخل السوق المحلى.
- السعى لدى الدول التى يتم الاستيراد منها لقبول جزء من ثمن الواردات فى صورة صادرات، أى يتم استغلال حجم الواردات الكبير (٧٩,٧ مليار جنيه) فى دفع قيمة الصادرات، ويتم ذلك عن طريق تنشيط الصفقات المتكافئة.

المراجع والمصادر

أولاً المراجع العربية:

١) اتحاد الصناعات المصرية، إدارة البحوث والدراسات: التقرير السنوى ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٥.

٢) البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٨/١٩٩٧، القاهرة ١٩٩٩.

٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩-١٩٩١)، العـدد الأول، القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.

٤) ــــــــــــــــــ: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٦/١٩٩١، القاهرة يونيو ١٩٩٧.

٥) ــــــــــــــــــ: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨، القاهرة يوليو ١٩٩٩.

٦) ــــــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٥ يناير/ ديسمبر ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦.

٧) ــــــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٨، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩.

٨) ــــــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٩، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٩، القاهرة يونيو ٢٠٠٠.

٩) ــــــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠١، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠١، القاهرة يوليو ٢٠٠٢.

١٠) ــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجـع رقـم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣.

١١) ــــــــــــــ: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجـع رقـم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦.

١٢) بنك مصر: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، السنة السادسة والثلاثون، القاهرة ١٩٩٣

١٣) جواد هاشم، حسين عمر المنوفى: لمحات فى تطور الاقتصاد العراقى، قطاع التجارة، المؤسـسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.

١٤) حازم الببلاوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢.

١٥) حمدى عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦.

١٦) راجى أسعد، ملك رشدى: الفقر واستراتيجيات مواجهة فى مصر، كراسات التنمية، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩.

١٧) سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظـيم، الكتـاب الأول، الـدار المـصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٨) سمير الدسوقى عبد العزيز وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٦ – ١٩٨٧.
١٩) الشعبة العامة للمصدرين، الاتحاد العام للغرف التجارية: مذكرة بشأن مشاكل التصدير، القاهرة ١٩٨٨.
٢٠) طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية، المؤتمر السنوى الرابع "تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية"، كلية التجارة ببنها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بنها ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠٣.
٢١) عبد العزيز الشربينى: مشاكل مصر المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨.
٢٢) عصام الدين الأحمدى: نحو استراتيجية حفز تنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتها، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة ٣٩، العدد الثانى، القاهرة ١٩٩٦.
٢٣) فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، الطابعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٢٤) فهمى هلالى: النقل والتجارة فى مصر فى كتاب جغرافية مصر، تحرير يوسف أبو حجاج وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٥) المجالس القومية المتخصصة: تنمية الصادرات وترشيد الواردات، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة ١٦، القاهرة ١٩٩٥/١٩٩٦.
٢٦) مجلس الشورى: ميزان المدفوعات المصرى، ١٩٥٢-١٩٨٢/١٩٨٣-سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ٥٠، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
٢٧) محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨.
٢٨) محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، الزقازيق، ١٩٨٩.
٢٩) محمد جمال سيد أحمد: الأبعاد الجغرافية للتجارة الخارجية لجمهورية السودان خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١، مجلة البحوث والدراسات العربية، المجلد ٢٢، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٩٤.
٣٠) محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، المجلة الجغرافية العربية، السنة الثامنة، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٧٥.
٣١) ـــــــــــــــــــــ: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٣٢) محمد سعيد بسيونى الجروانى: أثر الصادرات السلعية على الاستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٢)، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة ببنها حول تنمية الصادرات المصرية

فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة ببنها بالاشتراك مـع أكاديميـة طيبـة للعلـوم المتكاملة، بنها ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣.

٣٣) محمد محمد النجار: التطور الاقتصادى فى مصر خلال القرنين التاسع عشر والعـشرين، كليـة التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧.

٣٤) محمد محمود الديب: الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلـو المـصرية، القـاهرة، ١٩٩٧.

٣٥) محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١

٣٦) مدحت أيوب: قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلـى، كراسـات رقـم ١٦، مركـز البحوث العربية والأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.

٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: الاتجاهات الاقتصادية الاسـتراتيجية ٢٠٠٢، القاهرة يناير ٢٠٠٣.

٣٨) معهد التخطيط القومى: بعض قضايا تنمية الصادرات الـصناعية المـصرية، قـضايا التخطـيط والتنمية فى مصر، رقم ٧٤، القاهرة سبتمبر ١٩٩٢.

٣٩) مغاورى شلبى على: اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمـى السنوى الرابع لكلية التجارة جامعة ببنها حول تنمية الصادرات المصرية فـى ضـوء المتغيـرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة ببنها، بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، ٢٣-٢٤ إبريل ، بنها ٢٠٠٣.

٤٠) منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.

٤١) نادية على شعيب، نجوى على خشبة: استراتيجية التجارة والتنميـة الـصناعية، مجلـة مـصر المعاصرة، السنة ٨٠، العددان ٤١٧-٤١٨، القاهرة يوليو/ أكتوبر ١٩٨٩.

٤٢) نبيل الحسينى النجار: معوقات التصدير وحتمية التصدى لها، إدارة الأعمال، العدد ٣٧، القـاهرة ١٩٨٧.

٤٣) نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مصرف قطر المركزى، الدوحة ١٩٩٦.

٤٤) نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المـصرية، مـصر المعاصـرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ السنة ٨٠، القاهرة يناير/إبريل ١٩٨٩.

٤٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولى: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، العام الرابع من الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة إبريل ٢٠٠٥.

٤٦) يحيى حسنى أحمد: رؤية مستقبلية لأداء الاقتصاد المصرى لعام ٢٠٠٢، المؤتمر العملى السنوى الثامن عشر الدولى، تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصـرة، كليـة التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ إبريل ٢٠٠٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Balassa, B., & Sharpaston, M., Export subsides by Developing countires Issues of policy, world Bank Staff wirking papers, No.238, Washington D.C 1976.
2) Black hurst, R., & others, Adujustment, Trade and growth in Developed and Developing countries, GATT studies in International Trade, No. 6, Geneva, September 1978.
3) Leichenko, R., Export, Employment and production, Economic Geography, V.76, No.4.
4) National Academy of Sciences, food losses in Developing Countries, Washington, D.C., 1981.
5) Saad, Z.N., poverty in Egypt, Human needs and Institutional capacities, Lexington Books, London.
6) Spero, J.E., The challenges of globalization, the world Economic Development, Congress, Washington DC., September 1996.
7) Thirlwall, A.P., Financing Economic Development, Mac Millan, London 1976, pp.
8) United Nations, world Economic Survey, New York 1987.
9) www.ips-inter press service 2006.